منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تقرير مجلس التنمية الصناعية
عن
أعمال دورته الحادية عشرة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والثلاثون

الملحق رقم ١٦ (A/32/16)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ — ٢	و
الفصل		
الأول — تنظيم الدورة	١ — ١٤	١
الثاني — المناقشة العامة	١٥ — ٣٣	٥
الثالث — تقرير اللجنة الدائمة عن دورتها الثامنة	٣٤ — ٣٥	٨
الرابع — أنشطة منظمة التنمية الصناعية	٣٦ — ٧٨	٩
ألف — موجز الأنشطة في سنة ١٩٧٦ : تقرير المدير التنفيذي	٣٦ — ٥٩	٩
باء — الميزانية البرنامجية المقترحة لمنظمة التنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .	٦٠ — ٧٨	١٢
الخامس — المسائل التنظيمية والمالية	٧٩ — ٩٦	١٧
ألف — البرنامج العادي للمساعدة التقنية للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩	٧٩ — ٨٥	١٧
باء — اعادة تنظيم الأمانة ، بما في ذلك التدابير التي اتخذت لتعزيز الأنشطة التنفيذية .	٨٦ — ٩٦	١٨
السادس — متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر الثاني لمنظمة التنمية الصناعية بما في ذلك استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ بيان وخطة عمل ليما ، ومتابعة مقررات وتوصيات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة بشأن التنمية الصناعية	٩٧ — ١٨٤	٢٠
ألف — التعاون الصناعي الدولي	٩٧ — ١٠١	٢٠
باء — برنامج عمل تعاوني ملموس من أجل تشجيع خلق تكنولوجيا صناعية ملائمة للبلدان النامية ونقلها الى هذه البلدان واستخدامها فيها	١٠٢ — ١٠٦	٢٠
جيم — مصرف المعلومات التقنية والصناعية	١٠٧ — ١١١	٢١

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	دال — تقرير عن الرسائل الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية المعنية بشأن الاجراءات التي اتخذتها والتقدم الذي أحرزته نحو تنفيذ بيان وخطة عمل ليما	١١٢—١١٨	٢٢
	هاء — صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ..	١١٩—١٣٢	٢٣
	واو — تقرير مرحلي عن الاستعدادات لعقد المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية	١٣٣—١٤٤	٢٦
	زاى — نظام المشاورات	١٤٥—١٦٦	٢٨
	حاء — اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية	١٦٧—١٧٣	٣٢
	طاء — مشروعات القرارات واقتراح	١٧٤—١٨٣	٣٣
	ياء — تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة	١٨٤	٣٤
السابع	— متابعة قرار المجلس ٢٦ (د — ١٠) المتعلق بالموارد الطبيعية	١٨٥—١٩٣	٣٥
الثامن	— ادماج المرأة في مجال التنمية	١٩٤—٢٠٢	٣٧
التاسع	— المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية	٢٠٣—٢١١	٣٩
العاشر	— جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين التاسعة والعاشرة للجنة الدائمة	٢١٢—٢١٣	٤١
الحادى عشر	— تحديد مواعيد وأمكنة انعقاد الدورة الثانية عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين التاسعة والعاشرة للجنة الدائمة	٢١٤—٢١٦	٤٤
الثاني عشر	— اعتماد تقرير الدورة الحادية عشرة	٢١٧—٢١٩	٤٥
الثالث عشر	— اختتام الدورة الحادية عشرة	٢٢٠	٤٥

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابـع)

المرفقات

الصفحة

الاول — قرار ومقرران اعتمدها مجلس التنمية الصناعية في دورته الحادية عشرة . ٤٦

الثاني — وثائق مقدمة الى مجلس التنمية الصناعية لينظر فيها في دورتـــــه الحادية عشرة ٥٤

ملاحظة ايضاحية

الفقرات التي ترد تحت سطورها خطوط ، في هذا التقرير ، تمثـــل نتائج انتهى اليها مجلس الانماء الصناعي .

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ - طي هذا تقرير مجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن دورته الحادية عشرة وهو مرفوع الى الجمعية العامة طبقا لقرارها ٢١٥٢ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٦ .

٢ - وقد عقدت الدورة الحادية عشرة للمجلس في نيودهوفبرج بفيينا في الفترة من ٢٣ أيار/ مايو الى ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ . واعتمد المجلس هذا التقرير في جلسته ٢٢٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

تنظيم الـــدورة

١ ــ افتتح مجلس التنمية الصناعية دورته الحادية عشرة في مقر منظمة الأمم المتحدة للتنميـــة الصناعية بفيينا في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٧ .

٢ ــ وافتتح الدورة السيد نور الدين مجدوب (تونس) رئيس الدورة العاشرة ، الذى عمل كرئيس للدورة الحادية عشرة ريثما يتم انتخاب الرئيس الجديد (١) .

ألف ــ الأعضاء والحضـــور

٣ ــ حضر الدورة الحادية عشرة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في المجلس : اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، اندونيسيا ، ايران ، ايطاليا ، البرازيل ، بلجيكا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا، الجزائر ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رومانيا ، ساحل العاج ، السودان ، السويد ، سويسرا ، الصين ، العراق ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، كوبا ، الكويت ، ماليزيـــا ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، نيجيريا ، الهنـــد ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، واليونان .

٤ ــ وأرسلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة أو في الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية التالية أسماؤها مراقبين : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكـــوادور ، أوروغواى ، ايرلندا ، باكستان ، بلغاريا ، بنما ، بولنـــدا ، بوليفيا ، تونس ، الجماهيرية العربيـــة الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتيـــة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية الكورية ، شيلي ، غابون ، غواتيمالا ، الفلبـــين ، الكرسي الرسولي ، كندا ، كولومبيا ، مصر ، النرويج ، النيجر ، نيوزيلندا ، ويوغوسلافيا .

٥ ــ وحضر الدورة كذلك مراقب من منظمة التحرير الفلسطينية .

٦ ــ ومثلت في الدورة الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٧ ــ وأوفدت الوكالات المتخصصة التالية ممثلين : منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، المصرف العالمي ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية . وكانت الوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية والأطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلة ايضا .

٨ ــ وحضر الدورة مراقبون عن المنظمات الدولية الحكومية التالية : المنظمة العربية للتوحيـــد القياسي وعلم القياس ، منظمة الانتاجية الآسيوية ، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، مجلـس الوحدة الاقتصادية العربية ، المجتمع الاقتصادى الأوروبي ، مصرف الاستثمار الأوروبي ، مركز الانماء

---

(١) للاطلاع على موجز البيان الافتتاحي ، أنظر ID/B/SR.209 ، الفقرات ١ ــ ٣ .

Digitized by UNOG Library

الصناعي للدول العربية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، المنظمة العربية للبلدان المصدرة للبترول ، والمجتمع الاقتصادي لافريقيا الغربية .

٩ — وحضر الدورة مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية : الاتحاد العربي لمنتجي المخصبات الكيماوية ، الرابطة الدولية لكيمياء الحبوب ، الرابطة الدولية لحماية الملكية الصناعية ، الاتحاد المسيحي الدولي لمديري الأعمال التجارية ، الاتحاد التعاوني الدولي ، المجلس الدولي لجمعيات تصميم الصناعات ، الاتحاد الدولي للرقابة الأوتوماتية ، اتحاد المقاييس الدولي ، المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ، المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين ، المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال ، رابطة مؤسسات الانماء المالي في امريكا اللاتينية ، جمعية الصناعات الكيماوية ، اتحاد منتجي الطاقة الكهربائية وناقليها وموزعيها في البلدان الافريقية ومدغشقر وموريشيوس ، الاتحاد العالمي للعمل ، واتحاد النقابات العالمي .

باء — انتخاب أعضاء المجلس

١٠ — في الجلسة ٢٠٩ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٧ انتخب المجلس وفقا للمادة ١٨ من نظامه الداخلي ، الأعضاء التالين ، بالتزكية ، للدورة الحادية عشرة :

الرئيس : السيد فرهنك جلال (العراق)

نواب الرئيس : السيد اندرى ايفان (هنغاريا)
السيد اندرى ت . دى مسكيتا (البرازيل)
السيد ولفجانج وولت (النمسا)

المقرر : السيد موسى عوض بلال (السودان)

وألقى رئيس الدورة الحادية عشرة بعد انتخابه بيانا أمام المجلس(٢) .

جيم — وثائق التفويض

١١ — وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس التنمية الصناعية قام أعضاء مكتب الدورة الحادية عشرة للمجلس بفحص وثائق تفويض الوفود القادمة لحضور الدورة الراهنة . ووجد أعضاء المكتب ان وثائق التفويض مستوفية للشروط ، وقدموا تقريرا بهذا المعنى الى المجلس ووافق المجلس على التقرير في جلسته ٢٢١ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٧ .

دال — جدول الأعمال

١٢ — في الجلسة ٢٠٩ نظر المجلس في جدول أعماله المؤقت (ID/B/174/Rev.1) . واعتمد المجلس جدول الأعمال التالي (ID/B/174/Rev.2) :

---

(٢) للاطلاع على موجز بيان الرئيس ، أنظر ID/B/SR.209 ، الفقرات ٧ — ٩ .

Digitized by UNOG Library

١ — افتتاح الدورة

٢ — انتخاب اعضاء المكتب

٣ — اعتماد جدول الاعمال

٤ — المناقشة العامة

٥ — تقرير اللجنة الدائمة عن دورتها الثامنة

٦ — انشطة منظمة التنمية الصناعية :

(أ) موجز الأنشطة في ١٩٧٦ : تقرير المدير التنفيذى ؛

(ب) الميزانية البرنامجية المقترحة لمنظمة التنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

٧ — المسائل التنظيمية والمالية :

(أ) البرنامج العادى للمساعدة التقنية للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ؛

(ب) اعادة تنظيم الامانة بما في ذلك التدابير التي اتخذت لتعزيز الانشطة التنفيذية .

٨ — متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية بما في ذلك استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ بيان وخطة عمل ليما ، ومتابعة مقررات وتوصيات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة بشأن التنمية الصناعية ؛

(أ) برنامج عمل تعاوني ملموس من اجل تشجيع خلق تكنولوجيا صناعية ملائمة للبلدان النامية ونقلها الى هذه البلدان واستخدامها فيها ؛

(ب) مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ؛

(ج) تقرير عن الرسائل الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية المعنية بشأن الاجراءات التي اتخذتها والتقدم الذى احرزته نحو تنفيذ بيان وخطة عمل ليما ؛

(د) صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية ؛

(هـ) تقرير مرحلي عن الاستعدادات لعقد المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية ؛

(و) نظام المشاورات ؛

(ز) اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ؛

(ح) مشروعات القرارات واقتراح :

'١' التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا ،

'٢' انشاء نظام للتأمين لضمان العقود التي تبرمها البلدان النامية مع مؤسسات من البلدان المتقدمة النمو ،

Digitized by UNOG Library

'٣' اقتراح من السنغال .

٩ — متابعة قرار المجلس ٤٦ (د — ١٠) المتعلق بالموارد الطبيعية

١٠— ادماج المرأة في مجال التنمية

١١— المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية

١٢— جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين التاسعة والعاشرة للجنة الدائمة

١٣— تحديد مواعيد وأمكنة انعقاد الدورة الثانية عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين التاسعة والعاشرة للجنة الدائمة

١٤— اعتماد تقرير الدورة الحادية عشرة

١٥— اختتام الدورة الحادية عشرة

هاء — انشاء الفريق العامل المعني بالتكنولوجيا

١٣— في الجلسة العامة ٢١٤ المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ قرر المجلس انشاء فريق عامل مفتوح العضوية بشأن التكنولوجيا للاهتمام بالبنود الفرعية ٨ (أ) و٨ (ب) و ٨ (ح) (ط) . وتقرر أن يتولى رئاسة الفريق العامل السيد ولفجانج وولت (النمسا) وهو أحد نواب الرئيس في الدورة الحالية . وقدم الفريق العامل تقريره الى المجلس في جلسته ٢٢٥ المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، وجلسته ٢٢٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ .

واو — بيان المدير التنفيذى

١٤— في الجلسة ٢٠٩ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٧ ألقى المدير التنفيذى بيانا أمام المجلس(٣) .

---

(٣) للاطلاع على موجز بيان المدير التنفيذى ، أنظر ID/B/SR.209 ، الفقرات ٢٢—٢٩ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

المناقشة العامة

١٥ — بدأ المجلس المناقشة العامة ، وفقا للبند ٤ من جدول أعماله ، في الجلسة ٢١٠ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٧ . وخصص للمناقشة ما مجموعه خمس جلسات ألقي خلالها ٢٤ بيانا : وتحدث ١٧ متكلما بوصفهم أعضاء في المجلس وتحدث سبعة بوصفهم مراقبين .

١٦ — ونظرا لأن البيانات التي ألقيت أثناء المناقشة العامة واردة في المحاضر الموجزة بالتفصيل (ID/B/SR.209-213) ، فان الفقرات التالية تقتصر على الموضوعات العريضة التي تناولتها المناقشة ؛ ولا ينبغي بطبيعة الحال فهم هذه الفقرات على انها تمثل وجهات نظر اعتمدها المجلس بأكمله : فهي في بعض الحالات لا تمثل الا آراء وفد واحد .

١٧ — لقد كان معظم المواضيع التي تناولتها المناقشة العامة بنودا أو بنودا فرعية وردت في جدول اعمال المجلس : برنامج عمل منظمة التنمية الصناعية وميزانيتها للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، ونظام المشاورات ، واعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، وانشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية ، وبرنامج العمل الملموس من أجل خلق تكنولوجيا صناعية ملائمة ونقلها واستخدامها ، واعادة تشكيل أمانة منظمة التنمية الصناعية واستعراض الخطوات المتخذة والتقدم المحرز في تنفيذ بيان وخطة عمل ليما ، والتقرير السنوى للمدير التنفيذى لعام ١٩٧٦ ، ومتابعة قرار المجلس ٤٦ (د — ١٠) المتعلق بالموارد الطبيعية ، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والاعداد لعقد المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية . والآراء التي أبديت خلال المناقشة العامة حول هذه المواضيع واردة في التقرير الحالي تحت الفروع التي تتناول البنود ذات الصلة من جدول الأعمال .

١٨ — وقيل ان من دواعي الأسف ان اللجنة الدولية الحكومية الجامعة لم تتمكن من اتمام وضع مشروع دستور لمنظمة التنمية الصناعية ، بوصفها وكالة متخصصة ، وان من المأمول ان ينجز هذا العمل بسرعة . وكان هناك شعور بأن تحويل منظمة التنمية الصناعية الى وكالة متخصصة سيزيد من فاعليتها وسيمكنها من القيام بالمهام الموكولة اليها بكفاءة أكبر .

١٩ — وقيل ان من المأمول ان يمكن عقد مؤتمر للمفوضين في وقت قريب للتوصل الى حل وسط تقبله جميع الأطراف المعنية . وكان هناك اقتراح بأن يعقد مؤتمر المفوضين على مرحلتين : مرحلة أولى يضطلع فيها خبراء بالعمل ثم بعد ذلك يتاح للحكومات وقت كاف لبحث النتائج المقترحة قبل اعتماد النتائج النهائية . وفيما يتعلق بتمويل الوكالة الجديدة اقترح ان يتم الانفاق على المصروفات الادارية من الميزانية العادية وأن تمول الأنشطة التنفيذية من أموال برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومن أموال التبرعات .

٢٠ — وتم التأكيد على ضرورة قيام تعاون دولي بصدد اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يحقق منفعة للجميع . وقيل في هذا الخصوص ان على البلدان الصناعية ان تثبت حسن استعدادها السياسي لتحقيق هذا التعاون . وتم التشديد على العلاقة بين اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وبين تقوية السلم والأمن ، بما في ذلك تعزيز عملية الانفراج ونزع السلاح .

Digitized by UNOG Library

٢١ — وأدلي ببيان آخر جاء فيه ان العدوان والتوسع والتنافس الشديد بين الدول العظمى قد اثارت معارضة شديدة لدى الشعوب في جميع انحاء العالم ، وان الصراع ضد الامبريالية والاستعمار والسيطرة الذى كان العالم الثالث يمثل قوته الرئيسية قد زادت حدته وان العالم الثالث كال ضربات قوية لمطامع الدولتين العظميين الضارية التي تهدف الى فرض سيطرتهما على العالم ، وان انشاء نظام اقتصادى دولي جديد سيحتاج الى نضال طويل ومستميت اذ أن الدولتين العظميين لن تتخليا ببساطة عن استغلالهما للبلدان النامية ؛ وان العالم الثالث مصرّ على ان يشتمل دستور منظمة التنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة على ذكر لمبدأ النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٢٢ — وقيل في الوقت ذاته ان الاشتراكية قد ادت الى قيام علاقات دولية مختلفة تماما ، وان هذه العلاقات قد مكنت لجميع الشعوب من التخلص من نير الامبريالية وأوضحت معالم الطريق لاعادة تشكيل الروابط الاقتصادية الدولية على اساس جديد تماما . وأشير الى الدور التاريخي الذى تمثله الذكرى الستون ، التي ستحل قريبا ، لثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة في تنمية التعاون الاقتصادى الدولي والعلاقات التجارية الدولية القائمة على مبادئ التعايش السلمي ، وفي تصفية الاستعمار وفي نيل البلدان النامية استقلالها السياسي والاقتصادى .

٢٣ — وقيل ان القضاء على التخلف أمر ذو أهمية حيوية لسلم الجنس البشرى ولتقدمه ، وان البلدان النامية اذا كانت قد تحملت مسؤولية كبيرة في عملية التنمية بتعبئة جميع مواردها البشرية والمادية فان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ستكون جليلة الفائدة اذ انها ستهيئ ظروفا مواتية لتقدم البلدان النامية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وان التصنيع عامل حاسم في دعم الاستقلال الاقتصادى والسياسي للبلدان النامية وفي زيادة اسهام هذه البلدان في تقسيم العمل الدولي ، وان الذى يتضح من التاريخ هو ان تنمية أى بلد من البلدان تعتمد اساسا على وجود قاعدة صناعية قوية ومتوازنة ، وان التصنيع لم ينظر اليه باعتباره عاملا حاسما في عملية التنمية الا منذ وقت قريب ، وان اتجاه البلدان النامية الى زيادة الاهتمام بالتصنيع واضحة في صور التعاون الانمائي المتعدد الأطراف مثل زيادة عدد المشاريع الصناعية بين أنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٢٤ — وتم التشديد على دور منظمة التنمية الصناعية في ترجمة مفهوم النظام الاقتصادى الدولي الجديد الى تدابير عملية . ويمكن تعليل قصور منظمة التنمية الصناعية عن تلبية تطلعات البلدان النامية ، جزئيا ، بأن الهدف الذى عيّن لها كان محدودا جدا وبأن الموارد التي وضعت تحت تصرفها كانت كذلك محدودة بنفس القدر .

٢٥ — وجرى تشديد على أهمية هذه الدورة من دورات المجلس ، فهي ليست وحسب أول دورة تعقد في العقد الثاني من حياة منظمة التنمية الصناعية بل هي تمثل أيضا مرحلة الانتقال من حالة التكوين الى فترة من العمل الملموس اذ أن عليها ان ترسم المبادئ التوجيهية لمنظمة التنمية الصناعية في جهودها المقبلة لتنفيذ بيان وخطة عمل ليما ومقررات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وأهيب بمنظمة التنمية الصناعية ان تركز جهودها بشكل اكبر على تنفيذ مقررات المؤتمر العام الثاني .

٢٦ — وسردت تجارب عدد من البلدان في الجهود الرامية الى تحقيق تنميتها الصناعية وأعطيت أمثلة لتعاون الحكومات مع منظمة التنمية الصناعية . وتحدث ممثلو عدد من الوكالات المتخصصة عن أنشطة وكالاتهم ، خاصة الأنشطة المشتركة التي يجرى الاضطلاع بها مع منظمة التنمية الصناعية .

Digitized by UNOG Library

وتحدث مراقب عن احدى المنظمات الدولية الحكومية في موضوع التعاون بين منظمته ومنظمة التنمية الصناعية ، كما تحدث مراقب عن احدى حركات التحرير عن احتياجات شعبه والمجالات التي تستطيع منظمة التنمية الصناعية ان تقدم فيها مساعدة .

٢٧ — وكان هناك ترحيب بانشاء قسم في الأمانة لشؤون أقل البلدان نموا ، وقيل انه يجب تخصيص قدر اكبر من الموارد لتمويل المشاريع ذات الأولوية في البلدان الأقل نموا ، وانه يجب الاهتمام خصوصا ، باعتماد مبالغ خاصة لمثل هذه البلدان في اطار صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وانه ينبغي اعادة النظر في نظام توزيع كبار مستشارى الصناعة الميدانيين بحيث تعطى أولوية أعلى لأقل البلدان نموا .

٢٨ — وأبدى القلق للنتائج التي تمخضت عنها اجتماعات تشجيع الاستثمار اذ أن الذى كان يحضر هذه الاجتماعات ، كما قيل ، هم ، في كثير من الأحيان ، خبراء استشاريون وشركات يهمها أن تبيع آلاتها ، وانه ترتب على ذلك ان هذه الاجتماعات لم تفد في مساعدة ممثلي البلدان النامية على الالتقاء بمستثمرين يعنيهم الدخول في مشروعات مشتركة . واقترح ان تعيد منظمة التنمية الصناعية النظر في انشطة تشجيع الاستثمار التي تقوم بها وان تتخذ تدابير محددة لاجتذاب عدد من الشركات متوسطة الحجم ذات الاختصاص في البلدان الصناعية الى قطاعات لا تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسية ، وقيل ان منظمة التنمية الصناعية يجب ان تعمل بالاشتراك مع وكالات الاستثمار الحكومية في البلدان النامية على الترويج لبرامج استثمار مناسبة في بلدان معينة من البلدان المصدرة لرؤوس الأموال .

٢٩ — وقيل ان من المأمول أن يتاح لمنظمة التنمية الصناعية ان تساعد البلدان النامية في كامل موضوع انشاء صناعة موجهة نحو التصدير ، بما في ذلك بحث امكانيات السوق وذلك ، ان اقتضى الأمر ، باجراء ترتيبات مع منظمات دولية أخرى كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

٣٠ — وكان التعاون بين منظمة التنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة ، خاصة فيما يتعلق بانشاء فريق عامل تقني مشترك ، موضع الثناء ، وقيل في هذا السياق انه يجب ايلاء أعلى الأولويات لتحضير المنتجات الزراعية ولتوفير مدخلات القطاع الزراعي .

٣١ — وقيل ان من الأمور التي يؤسف لها ان الأمانة لم تنشر دراسة استعراضية عن التنمية الصناعية منذ المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية .

٣٢ — وقيل ان الأمر يقتضي تحديد مجالات اختصاص كل من اللجنة الدائمة ومجلس التنمية الصناعية تحديدا واضحا .

٣٣ — وفي الجلسة ٢١٣ المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ رجا المجلس في ختام المناقشة العامة المدير التنفيذى ان يولى الاعتبار اللازم ، عند وضع برامج العمل المقبلة لمنظمة التنمية الصناعية ، للآراء التي أبدتها الوفود بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

تقرير اللجنة الدائمة عن دورتها الثامنـــــة

٣٤ - في الجلسة ٢١٠ بدأ المجلس النظر في البند ٥ من جدول الأعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن البند المذكور (٤) تقرير اللجنة الدائمة عن دورتها الثامنة (ID/B/176) .

٣٥ - وفي الجلسة ٢١٠ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٧ اعتمد المجلس تقرير اللجنة الدائمة عن عمل دورتها الثامنة .

---

(٤) مداولات المجلس بشأن البند ٥ من جدول الأعمال واردة في ID/B/SR.210، الفقرات ٣٢ - ٣٥ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

أنشطة منظمة التنمية الصناعية

ألف - موجز الانشطة في سنة ١٩٧٦ : تقرير المدير التنفيذي

٣٦ - في الجلسة ٢١٣ نظر المجلس في البند الفرعي ٦ (أ) من جدول الأعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته (٥) بشأن البند الفرعي المذكور التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٧٦ (ID/B/180 و Corr.1, 4 and 5) .

٣٧ - ووجه الثناء الى المدير التنفيذي على شكل تقريره عن عام ١٩٧٦ وعلى مضمونه . وكان المرفق الاحصائي والتذييلات الاحصائية وكذلك العرض الخاص بأنشطة منظمة التنمية الصناعية في مجال التعاون التقني موضع ترحيب خاص . وكان مما أثار عبارات من القلق ان التقرير بلغات العمل المختلفة لم يوزع الا في وقت متأخر .

٣٨ - على انه كان هناك اتفاق عام على ان قيمة التقرير ستزيد كثيرا اذا كان صلبه اكثر تركيزا وتحديدا . وقيل انه يجب الاهتمام بجعل النهج المتبع تحليليا بدرجة أكبر وبالتركيز على أداء منظمة التنمية الصناعية وعلى منجزاتها ونواحي فشلها . واقترح ان يختار المدير التنفيذي كل سنة برنامجا او برنامجين من البرامج الهامة يكونان موضع استعراض وتقييم شاملين في تقريره . وقيل انه سيكون من المفيد كذلك ادراج فصلين جديدين في التقرير احدهما يتعلق باجراءات المتابعة المتخذة بشأن توصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية والثاني يتعلق بالمنجزات التي تحققت في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني في مجال الصناعة .

٣٩ - وفيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية خلال ١٩٧٦ لوحظ ان قدر المساعدة المقدمة لم يزد على قدرها في العام الماضي بالقيمة الحقيقية بالرغم من انه كانت هناك زيادة بالقيمة النقدية بمقدار ٩ في المائة بالنسبة لما قدم منها عام ١٩٧٥ ، وانه مع ذلك ، وبالنظر الى مشاكل السيولة التي واجهت برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى أثر هذه المشاكل الكبير على أنشطة منظمة التنمية الصناعية ، فان في الامكان القول بأن ما قدم من المساعدة الفنية في عام ١٩٧٦ يعتبر انجازا .

٤٠ - ولوحظ بارتياح ، أثناء استعراض المساعدة التقنية المقدمة من المنظمة ، انه حدث في هذا الصدد تقدم من الناحيتين النوعية والكمية ، وقيل ان من المرجو ، على ضوء توصيات المؤتمر العام الثاني ، ان يتيسر تنمية وزيادة الأنشطة في مجالات الأولوية .

٤١ - وبالرغم من ازدياد قدرة المنظمة على الاستجابة بسرعة للطلبات العاجلة الواردة من البلدان النامية فان عددا من حالات التأخير في تنفيذ المشاريع لم يكن متمشيا مع الدفعة الدينامية لهيكل الأمانة الجديد . ويجب العمل على اجراء تحسين نوعي في المساعدة التقنية خاصة فيما يتعلق بالخبراء .

---

(٥) مداولات المجلس بشأن البند الفرعي ٦ (أ) واردة في ID/B/SR.213 ، الفقرات ٥٨ - ٦٤ ؛ ID/B/SR.214 ، الفقرات ٢ - ٣٥ ؛ ID/B/SR.215 ، الفقرات ١ - ٦٨ و ID/B/SR.216 ، الفقرات ١ - ٣٣ .

Digitized by UNOG Library

٤٢ — وأعيد تأكيد دور المنظمة الرئيسي في تنسيق الأنشطة في مجال التصنيع داخل منظومة الأمم المتحدة رغم انه كان من دواعي الأسف ان المنظمة لم تحقق بعد الدرجة المرغوبة من الاسهام الايجابي في البرمجة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد اختلفت الآراء حول دور منظمة التنمية الصناعية باعتبارها وكالة تنفيذية سلبية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وذكر في هذا الخصوص ان فعالية المنظمة لا تزال تعتمد على عوامل لا سيطرة لها عليها وانها معرضة نتيجة لذلك لأزمات من النوع الذى حدث مؤخرا . وأبدى من الجهة الاخرى تأييد للتمويل المركزى لأنشطة التعاون التقني للأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي نظرا لأهمية برامجه القطرية المتكاملة . وكان هناك بعض الخلاف بشأن الآثار المتعلقة بالسياسة في تقرير المدير التنفيذى ، التي من مؤداها انه لن يتسنى التوصل الى مستوى مقبول من أنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها منظمة التنمية الصناعية الا باجراء تحويل للموارد الى المنظمة من خلال التبرعات المباشرة وان المنظمة بحاجة الى زيادة برامج عطها المباشرة زيادة كبيرة .

٤٣ — ودعى اعضاء المجلس الى حث حكوماتهم على تزويد منظمة التنمية الصناعية بموارد مالية أكبر تكون وقفا عليها بالرغم من تزايد الاتجاه الى تركيز المساعدة الانمائية جميعها في برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٤٤ — وأعرب عن القلق لأن تكاليف الدعم ظلت عالية خلال عام ١٩٧٦ ، وقيل انه يجب العمل على تخفيض تلك التكاليف من مستواها الحالي الذى يناهز ٣٠ الى ٢٥ في المائة من مجموع النفقات .

٤٥ — وكان مما ذكره المدير التنفيذى في رده ان المنظمة اضطرت الى ان تقوم بدور سلبي حين حدثت ازمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي اذ انها — أى المنظمة — اضطرت الى التقيد في عملها بنظم ادارية مشددة كالقيود التي تتمثل في تحديد حدود قصوى لنفقة المشروعات . وقال انه بالرغم من ان مشكلة سيولة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد خفت حدتها فان عمل منظمة التنمية الصناعية لايزال خاضعا لنظام الحدود القصوى لنفقة المشروعات . وذكر المدير التنفيذى، انه يرى لذلك ان هناك حاجة الى موارد اضافية لتمكين المنظمة من زيادة ما تقدمه من مساعدة ولاستخدام قوتها العاملة بطريقة فعالة .

٤٦ — ووجه الثناء الى المدير التنفيذى لعقد اتفاقات تعاون بين منظمة التنمية الصناعية ومنظمات أخرى في اطار منظومة الأمم المتحدة ، وقيل ان هذه الاتفاقات يجب ان تمتد الى مستوى العمل في داخل جميع المنظمات وان توجه قبل كل شيء الى التنفيذ والتمويل المشتركين لمشروعات في البلدان النامية . وقيل ان أى خطوات أخرى تتخذ في مجال التنسيق ستلقى ترحيبا وانه يجب العمل على تحسين التعاون خاصة بين المنظمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وكذلك مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومع اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

٤٧ — وكان هناك ترحيب بانشاء اللجنة الاستشارية لمنظمة التنمية الصناعية المعنية بالتنسيق في مجال التنمية الصناعية (UNIDAC) ، وأبديت رغبة في ان يحاط المجلس علما بانتظام بعمل هذه اللجنة . واقترح ان تركز اللجنة الاستشارية المذكورة جهودها في قطاع واحد لكي يمكن تنسيق جهود مختلف المنظمات بصدد تنفيذ مشاريع محددة .

٤٨ — وكان انشاء وحدة للتقييم في داخل شعبة تنسيق السياسة موضع الترحيب باعتباره خطوة في الاتجاه السليم .

Digitized by UNOG Library

٤٩ — وأثني على ما تبذله منظمة التنمية الصناعية من جهود لصالح أقل البلدان نموا . وأهيب بالأمانة ان تكثف الأولوية المعطاة لهذا الموضوع وان تكرس كل ما يمكن تكريسه من الموارد لتلك البلدان وللقطاعات الفقيرة من المجتمع في البلدان الأخرى .

٥٠ — وكانت أنشطة المنظمة المتعلقة بالتعاون فيما بين البلدان النامية موضع الترحيب . وأهيب بالأمانة ان تعتني اكثر بتعزيز ذلك البرنامج ، خاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد المالية لتلك البلدان بشكل فعال .

٥١ — وكان هناك اتفاق على ان الأنشطة التنفيذية الصناعية التي تقوم بها المنظمة مهمة بدرجة تسوّغ تعزيز قدرتها في الميدان .

٥٢ — وفيما يتعلق بالتدريب قيل انه سيكون من المفيد ان تعيد الأمانة تقييم اجراءات التوظيف . كذلك وجهت كلمة ثناء الى الأمانة لقيامها بتنظيم برامج تدريبية في داخل البلدان النامية ذاتها .

٥٣ — واقترح ان يزاد عدد الخبراء من البلدان النامية ، وقيل في هذا الخصوص ان من المأمول ان تساهم منظمة التنمية الصناعية في اعداد دراسة وحدة التفتيش المشتركة التي شرع فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن تدبير الخبراء من البلدان النامية وان مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية سيؤدي الى تبادل للخبرات على نطاق أوسع بين البلدان النامية دون التضحية بمعيار الكفاءة .

٥٤ — وفيما يتعلق بنظام استرجاع المعلومات أتوماتيكيا الذي وضعته منظمة التنمية الصناعية لتوفير البيانات عن المشتروات الخاصة بعقود المنظمة اقترح ان يدرج عرض بحسب البلدان في التقارير السنوية المقبلة بشأن العقود الممنوحة والمعدات المشتراة وان يرفق بهذا العرض تحليل يبين الى أي مدى تم تشجيع المشاركة في العطاءات الدولية التنافسية على أوسع نطاق ممكن .

٥٥ — وحظيت بالموافقة جهود الأمانة المستمرة في بحث طرق تشجيع الاستثمار بغية تحسينها . ودعيت الأمانة الى استخدام درجة أعلى من الكفاءة المهنية للحصول من مواردها المحدودة على نتائج أكبر . وأثير سؤال حول ما اذا كانت عملية انشاء مكتب البرنامج التعاوني للاستثمار تسير في الاتجاه السليم ، بالنظر الى ما جاء في التقرير السنوي من أن منظمة التنمية الصناعية ستتلقى ايرادات مقابل تقديم خدمات كتلك التي تقدمها دوائر الأعمال التجارية . وقيل انه يجب ألا يكون هناك تركيز على الاستثمار الأجنبي الخاص بما يتضمنه من تشديد على ضرورة توفير الأمن للمستثمرين الخاصين .

٥٦ — وأبدى اهتمام كبير بعمل المركز الدولي للدراسات الصناعية (ICIS) . ولوحظ بارتياح ان برنامج الدراسة يتفق مع المهام التي حددت في بيان وخطة عمل ليما في مجال الدراسات القطاعية . وفي الوقت ذاته قيل انه يجب ان يراعى الجانب العملي بدرجة اكبر في توجيه بعض الدراسات ؛ وقيل ان الأهداف التي حددت للدراسات العالمية والاقليمية تبدو غير واقعية ، خاصة وأن موظفي المركز اقل من ان يتمكنوا من الاضطلاع بتلك المهام ، وانه سيتعين الالتجاء بصورة كبيرة الى الخبراء الاستشاريين . وقيل انه ينبغي القيام بدراسات أخرى بالتعاون مع شعبة العمليات الصناعية وشعبة تنسيق السياسة .

Digitized by UNOG Library

٥٧ - وقيل ان من المرجو ان يكون اسهام المركز في انشطة البحوث في مجال التصنيع عمليا ونظريا في آن واحد . وأبدى اهتمام بالنموذج التعاوني الصناعي العالمي ، رغم انه كان هناك تشكك في القيمة العملية لاستخدام العمل الذى يستند الى الكمبيوتر . ومن الجهة الأخرى طلب مراعاة الحصول على نتائج محسوسة من ذلك العمل .

٥٨ - وردا على ذلك ذكرت الأمانة ان المركز يسهم في عمل اللجنة المسؤولة عن اجراءات المراجعة والتقييم لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وذلك بالتعاون الوثيق مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة . وفيما يتعلق بالنموذج الذى يستند الى الكمبيوتر ، ذكر ان عديدا من البلدان قررت أن تعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة التنمية الصناعية في اعداد هذه الدراسة. وأما برنامج الدراسة في المركز فقد وجه الانتباه بصدده الى ان كل مشروع من المشاريع يتصل بفقرة من فقرات اعلان وخطة عمل ليما .

٥٩ - وفي الجلسة العامة ٢١٦ المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٧ أحاط المجلس علما مع الارتياح بالعمل الذى أدته المنظمة خلال عام ١٩٧٦ . وطلب من المدير التنفيذى ان يحيط علما عند اعداد التقارير السنوية القادمة بالاقتراحات التي أدلت بها الوفود خلال المناقشة التي دارت بشأن هذا الموضوع .

باء - الميزانية البرنامجية المقترحة لمنظمة التنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩

٦٠ - في الجلسة ٢٢٠ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٧ نظر المجلس في البند الفرعي ٦ (ب) من جدول الأعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته (٦) بشأن هذا البند الفرعي الميزانية البرنامجية المقترحة لمنظمة التنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (ID/B/191) . وذكر المدير التنفيذى المندوبين في تقديمه لاقتراحات الأمين العام ، بأن المجلس مطالب بالتركيز على برنامج عمل المنظمة كما هو وارد فيها لا على تقديرات الميزانية بوصفها هذا .

٦١ - وكان هناك شعور عام بالقلق للتأخير في عرض هذه الوثيقة ، وقيل ان هذا التأخير قد سبب ارباكا كبيرا للوفود خاصة وانه حال دون قيام خبراء حكومات هذه الوفود بدراسة المقترحات . ونظرا لأن الميزانية البرنامجية لم تعمم قبل بداية الدورة الحالية فانه سيكون من الصعب جدا على المجلس ان ينهض في هذا الصدد بمسؤولياته على نحو كامل . ووجه النظر في هذا الخصوص الى قاعدة الستة أسابيع بشأن توزيع وثائق المجلس .

٦٢ - وأبديت خيبة أمل عامة للقيود التي فرضت على المجلس والتي تلزمه بتوجيه مناقشاته الى برنامج عمل المنظمة دون نظر الى تقديرات الميزانية . وقيل ان المجلس لا يستطيع عقلا ان يناقش برنامج المنظمة المقترح بمعزل عن تكاليف تنفيذه وعن الموارد المتاحة للمنظمة ؛ وقيل ان تقديرات البرنامج

---

(٦) مداولات المجلس بشأن البند الفرعي ٦ (ب) واردة في ID/B/SR.220 ، الفقرات ١ - ٥٩ ؛ ID/B/SR.221/Rev.1 ، الفقرات ١ - ٦٠ ؛ و ID/B/SR.222 ، الفقرات ١ - ٣٥ .

Digitized by UNOG Library

والميزانية تشكل كلا واحدا ولا يمكن معالجة كل منهما على حدة . ووجه النظر في هذا الخصوص الى قرار الجمعية العامة ٢٠٥٢ (د — ٢١) الذى كلف فيه المجلس بالنظر في برنامج أنشطة المنظمة وباعتماده وبمراقبة الاستخدام الفعال للموارد المتوفرة للمنظمة . وبالاضافة الى ذلك فان قرار مجلس التنمية الصناعية ٣٢ (د — ٦) الذى أكدته الجمعية العامة ينص في الفقرة ٣ (أ) على أن اللجنة الدائمة ينبغي ان تبحث برنامج العمل المقبل المقترح للمنظمة ، بما في ذلك الآثار المالية المترتبة عليه . وقيل في هذا الخصوص ان هناك حاجة ماسة لتحويل منظمة التنمية الصناعية الى وكالة متخصصة لكي يكون في مقدورها ان تخطط ميزانيتها الخاصة وفقا لأهدافها الأساسية .

٦٣ — وقيل ان الجمعية العامة قد ترى توضيح قرارها ٢١٥٢ (د — ٢١) بحيث ينص صراحة على ان واجب المجلس لا ينحصر في مناقشة برنامج عمل المنظمة بل يمتد كذلك الى مناقشة النواحي المالية لهذا البرنامج .

٦٤ — وكان هناك اتفاق عام على وجوب مراعاة ان يكون عرض الميزانية البرنامجية المقترحة أوضح ، فان العلاقة بين أطر الأهداف والأولويات والوقت الخاصة بالبرامج المقترحة وبتكلفة تلك البرامج لم تكن واضحة في الوثيقة . كذلك فان الطريقة التي عرضت بالوثيقة لم تتضمن بيان أولويات برامج منظمة التنمية الصناعية والأولويات داخل هذه البرامج .

٦٥ — واقترح ان تقدم الأمانة في المستقبل بيانات اضافية تسمح للوفود بتكوين فكرة أوضح عن العلاقة بين البرامج والتكاليف . واقترح كذلك ان تعرض الأنشطة التي تمول من الميزانية العادية منفصلة عن تلك التي تمول من الموارد الخارجة عن الميزانة . وأبديت رغبة في ان يزود المجلس بمعلومات عن موضوع برامج منظمة التنمية الصناعية اكثر بكثير من المعلومات المطلوبة رسميا لوضع الميزانية البرنامجية . وقيل ان البرنامج يجب ان يقدم عن طريق اللجنة الدائمة للمجلس لابداء تعليقاته بشأنها قبل عرضه على الأمين العام وذلك لكي يتسنى تقديم هذه التعليقات الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والى غيرها من الهيئات في مداولاتها .

٦٦ — وأعرب عن الدهشة لما يتضح من تحليل النمو الحقيقي الوارد في الجدول ١٢ — ١ من أن الزيادة في الميزانية بالقيمة الاسمية التي تبلغ ٣٠٫٦ في المائة ، يمكن ان تؤدى الى نمو حقيقي لا يزيد على ٣ في المائة حين تقارن مقترحات الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ باعتمادات الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ . وأهيب بمنظمة التنمية الصناعية ان تدير مواردها المالية بحرص وان تخفض التكاليف الادارية والنفقات العامة . وأبدى رأى مفاده ان الخسائر المتسببة عن التضخم لا يجب ان تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة اذ ان الدول الأعضاء الاشتراكية والبلدان النامية ليست مسؤولة عنها .

٦٧ — وقيل ان تدعيم الادارة المركزية على أساس من التمثيل الجغرافي العادل يقتضي انشاء وظيفة اخرى هي وظيفة نائب المدير التنفيذى . وكان هناك رأى يدعو الى انشاء وظيفة لضابط اتصال لمنظمة التنمية الصناعية بجنيف .

٦٨ — وقيل ان الانخفاض الواضح في معدل نمو الموارد بشعبة العمليات الصناعية مثير للقلق ، خاصة بالنظر الى قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣١ بشأن تدعيم الأنشطة التنفيذية لمنظمة التنمية الصناعية . ولوحظ ان ما خصص لبرنامج العمليات الصناعية في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ لا يزيد عن سدس التقديرات الكلية . ولوحظ كذلك ان هناك اختلالا بين الموارد

Digitized by UNOG Library

المخصصة لدراسات الادارة والدراسات الصناعية من جهة وبين الموارد المخصصة للعمليات الصناعية من جهة أخرى . ان المبلغ الذى خصص لبرنامج العمليات الصناعية يقل بمقدار ٥ر١ مليون دولار عما خصص للدراسات الصناعية وبمقدار مليون دولار عما خصص لخدمات المؤتمرات والاعلام والعلاقات الخارجية . ونظرا الى ان القيام بعمليات صناعية هو الغرض الأساسي للمنظمة فقد رؤى ان توزيع الموارد المقترح ليس متوازنا بالقدر الكافي . وأهيب بمنظمة التنمية الصناعية ان تخصص اكبر ما يمكن تخصيصه من مواردها لتقديم المساعدة التقنية بصورة مباشرة . وفي المناقشة التي تلت ذلك قال المدير التنفيذى ان شعبة العمليات الصناعية لديها من الموظفين موارد تكفي لتنفيذ مشروعات التعاون التقني وهي مشروعات تتوفر لها الأموال في الوقت الحالي . كذلك كان هناك اتفاق على ان من المرجح ان تتوفر موارد خارجة عن الميزانية بقدر زائد في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، خاصة من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذى انشئ مؤخرا وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . ونظرا لهذه التطورات كان هناك شعور بأن الحاجة ماسة لدعم قدرة الأمانة على ان تضع بالسرعة اللازمة برامج موسعة للمساعدة التقنية في مجال التنمية الصناعية لتلبية الطلبات التي تقدم بحسب موارد التمويل المتقدمة ولتأمين توجيه الموارد لهذه الأغراض بصورة مناسبة . واقترح نتيجة لذلك ايلاء اهتمام خاص لتدعيم موارد شعبة تنسيق السياسة والسعي لتوفير موارد اضافية لهذا الغرض .

٦٩ — وكان هناك اتفاق عام على ضرورة توسيع شبكة كبار المستشارين الميدانيين في مجال التنمية الصناعية لدعم وجود المنظمة في الميدان . وكان من بين المقترحات التي قدمت توصلا لهذه الغاية ما يأتي : (أ) ان يواصل المدير التنفيذى جهوده الرامية لاقناع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتخصيص جزء اكبر من موارد البرنامج للمستشارين الميدانيين في مجال التنمية الصناعية لمساعدة منظمة التنمية الصناعية على تنفيذ التوصيات الواردة بقرار الجمعية العامة ٣١/١٦٢ ؛ (ب) أن يعاد تخصيص الموارد في الميزانية العادية لتمويل بعض وظائف المستشارين الميدانيين في مجال التنمية الصناعية بالاضافة الى تلم التي سبق لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تمويلها ؛ (ج) ان يطلب الى الأمين العام ان يضيف الى مقترحاته الحالية مبلغا محددا يخصص لتمويل وظائف اضافية لمستشارين ميدانيين في مجال التنمية الصناعية . على ان الاقتراح ((ب)) الثاني اثار اعتراضا . وأحيط علما بطلب مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الموجه الى مدير البرنامج باعداد دراسة للدورة الرابعة والعشرين للبرنامج بشأن المساعدة القطاعية المقدمة لممثلي البرنامج المقيمين .

٧٠ — وأعرب كثيرون عن قلقهم لأن الاكتفاء باقتراح طلب ٤٠٠ ٠٠٠ دولار تحت بند المساعدة المؤقتة لاجتماعات مرتبطة بنظام المشاورات بدلا من ٢ ١٢٤ ٠٠٠ دولار المقدر انه سيكون ضروريا لهذه الأنشطة سيترتب عليه اختزال كبير لجدول الأنشطة المقترح . وقيل ان مجال الأنشطة المقترحة بصدد نظام المشاورات يجب ان يكون اكثر تركيزا وكفاية . واقترح مواصلة الأنشطة التي تتم بمقتضى نظام المشاورات حتى تتطور المفاهيم والأساليب اكثر وحتى تتاح موارد من الموظفين الى جانب تلك التي اقترحت للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

٧١ — وكان هناك اعتراض على الاشارة في وثيقة الميزانية البرنامجية لمشاورات دولية حكومية استنادا الى ان الجمعية العامة وافقت على بيان وخطة عمل ليما اللذين لم ترد فيهما اشارة الى مشاورات دولية . وقيل من الجهة الأخرى ان بيان وخطة عمل ليما يتحدثان ضمنا عن مشاورات

Digitized by UNOG Library

تدخل فيها الحكومات . ولوحظ في هذا السياق ان معظم اعضاء الفريق العامل للمجلس ، المكلف بدراسة هذا الموضوع قد لاحظوا ، في الاستنتاجات الخاصة بنظام المشاورات التي اعتمدها المجلس في جلسته العاشرة المستأنفة ، ان المشاورات يجب ، اذا اريد لها ان تكون متفقة مع أهداف بيان وخطة عمل ليما ، ان تتم على المستوى الدولي الحكومي بينما لاحظ اعضاء آخرون في الفريق العامل ان هذه الأهداف سيمكن تحقيقها على نحو افضل اذا تمت المشاورات أساسا مع جهات تمثل مصالح غير حكومية .

٧٢ — وكان هناك اتفاق على وجوب التسليم بمبدأ ان الميزانية العادية للأمم المتحدة يجب أن تتضمن مبالغ مناسبة لخدمات المؤتمرات فيما يتعلق بهذا الشكل الجديد من أشكال التعاون الاقتصادى الدولي .

٧٣ — وكان هناك تأييد عام لمعظم العناصر الواردة في برنامج المركز الدولي للدراسات الصناعية . على انه كان ثمة شعور بأن من الواجب توفير المزيد من المعلومات عن تعريف وتصميم ونطاق كل مشروع من المشروعات المنفردة . وطلب تقديم تأكيدات بأن الذى سيقوم بهذا العمل أشخاص من ذوى الأهلية المهنية الكاملة تكفل قدراتهم للعمل الناتج أن يحظى بالاهتمام الجاد من جانب من سيستخدمونه . وأثير اعتراض على الاقتراح الذى يقضي بتخصيص نحو ٣ ملايين دولار للمركز للانفاق منها على الخبراء الاستشاريين . وقيل ان المركز يجب ان يركز جهوده في القيام بدراسات توجه بصورة مباشرة الى نظام المشاورات أو الى الأنشطة الميدانية .

٧٤ — وفيما يتعلق بمقترحات الميزانية البرنامجية المتعلقة بالمؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية ، قدم اقتراح بأن ينظر المجلس ، باعتباره اللجنة التحضيرية الدولية الحكومية ، في انشاء لجنة مخصصة جديدة لاستعراض الاستراتيجية الطويلة الأجل لمنظمة التنمية الصناعية كجزء من عملية التحضير للمؤتمر . ونظرا للارتفاع النسبي في تكلفة اعداد الوثائق الخاصة بالمؤتمر فقد اقترح تخصص الوثائق السابقة على الدورة لا لتلبية احتياجات المؤتمر وحسب ، بل لتكون كذلك أدوات يمكن للحكومات ان تستفيد منها في رسم سياساتها .

٧٥ — وفى الجلسة ٢٢٦ المعقودة فى ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، قرر المجلس أن يحيط علما بالميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام الخاصة بمنظمة التنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩ (ID/B/191) والتى ستقدم الى الجمعية العامة فى دورتها الثانية والثلاثين وكذلك، بالبيان التفسيرى للمدير التنفيذى ، كما قرر توجيه انتباه الجمعية الى تعليقات الوفود الأعضاء الواردة فى التقرير الحالى وفى المحاضر الموجزة ذات الصلة .

٧٦ — ولاحظ المجلس ان نظام المشاورات موضوع البرنامج الفرعي ٢ من برنامج تنسيق السياسة ينطوى على شكل جديد من اشكال التعاون الاقتصادى الدولي . وأهاب المجلس بشدة بالجمعية العامة أن تخصص فى الميزانية العادية للأمم المتحدة ما يلزم من اموال للانفاق منها على خدمات المؤتمرات التي يتضمنها هذا البرنامج الفرعي .

Digitized by UNOG Library

٧٧ - وطلب المجلس الى الرئيس ان يبلغ الأمين العام ان المجلس كان يرجو ألا يتأخر عرض الميزانية البرنامجية عليه وأن يطلب من الأمين العام في الوقت ذاته العمل على ان تتلقى جميع هيئات الجمعية العامة ذات الصلة تعليقات وملاحظات المجلس قبل ان تتخذ قراراتها بشأن الميزانية البرنامجية لمنظمة التنمية الصناعية وأن يحيط علما على الخصوص بأجزاء المناقشة التي انصبت على نظام المشاورات ودعم القدرة التنظيمية للأمانة على تنمية البرنامج في المستقبل .

٧٨ - وشدد المجلس على ضرورة تقديم الميزانية البرنامجية في وقت مناسب في السنوات القادمة وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٢ من نظامه الداخلي لكي يكون بمقدوره أن يعتني بتحضير نظره في برنامج نشاطات المنظمة واعتماد هذا البرنامج ومراقبة الاستخدام الفعال للموارد المتوفرة لمنظمة التنمية الصناعية وفقا لما تقضي به الفقرتان ٧ (د) و (و) من قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د - ٢١) والفقرة ٣ (أ) من قرار مجلس التنمية الصناعية ٣٢ (د - ٦) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

المسائل التنظيمية والماليـة

ألف ـ البرنامج العادى للمساعدة التقنية للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩

٧٩ ـ في الجلسة ٢١٠ كان أمام المجلس في مداولاته (٧) بشأن البند الفرعي ٧ (أ) اقتراحات المدير التنفيذى بشأن استخدام البرنامج العادى لمنظمة التنمية الصناعية الخاص بالمساعدة التقنية لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (TD/B/184) .

٨٠ ـ وأبدى شيء من القلق بشأن حصة واستخدام العملات غير القابلة للتحويل في الاعتمادات المقترحة للبرنامج العادى للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ، واقترح ألا تقيد المساهمات المقدمة للمؤسسات متعددة الجنسية بأى طريقة . وقيل في هذا الخصوص أنه لن تكون هناك صعوبات في استخدام العملات غير القابلة للتحويل . وبصدد الرد على ما أثير حول هذا الموضوع وجّه المدير التنفيذى الانتباه الى الأنشطة التي يجرى تمويلها من العملات غير القابلة للتحويل .

٨١ ـ ووجه اهتمام لأنشطة التدريب . وكان انشاء وتدعيم أجهزة التدريب في البلدان النامية موضع ترحيب خاص في هذا الشأن . وقيل ان من المأمول أن يحاط المجلس علما بالتقدم المحرز في هذا المجال ، وحظي اقتراح المدير التنفيذى بزيادة المخصصات المقررة لبرامج تدريب المجموعات بالتأييد . على أن تناقص المخصصات المقررة للزمالات كان في الوقت ذاته من الامور التي أثارت القلق .

٨٢ ـ وقوبل اقتراح تخصيص مبلغ من موارد البرنامج العادى لمواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا بالترحيب ، وان تكن الزيادة المقترحة لعام ١٩٧٨ بالنسبة لعام ١٩٧٧ قد بدت متواضعة جدا .

٨٣ ـ وكان هناك تأييد للأولوية التي أعطيت لمشروعات الصناعات الزراعية ولتخصيص مبلغ لمستشارين اقليميين طالما ظل هؤلاء المستشارون يؤدون وظائف مساعدة فنية في المقام الاول .

٨٤ ـ وكان مما ذكرته الامانة في اجابتها ان من المأمور اتاحة مبالغ اضافية لانشاء وتدعيم أجهزة التدريب في البلدان النامية وكذلك للبرنامج المخصص لمواجهة الاحتياجات الخاصة لاقل البلدان نموا وذلك من موارد كصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٨٥ ـ وفي الجلسة ٢١٠ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٧ وافق المجلس على المقترحات المتعلقة باستخدام برنامج منظمة التنمية الصناعية للمساعدة التقنية في ١٩٧٨ ووافق بصفة مؤقتة على المقترحات الخاصة بسنة ١٩٧٩ .

---

(٧) مداولات المجلس بشأن البند الفرعي ٧ (أ) واردة في ID/B/SR.210 ، الفقرات ٣٦ ـ ٦٣ .

Digitized by UNOG Library

باء — اعادة تنظيم الامانة ، بما في ذلك التدابير التي اتخذت لتعزيز الأنشطة التنفيذية

٨٦ — كان أمام المجلس في مداولاته (٨) بشأن البند الفرعي ٧ (ب) ، في الجلسة ٢١٦ ، تقرير المدير التنفيذي بشأن اعادة تنظيم أمانة منظمة التنمية الصناعية وتعزيز أنشطتها التنفيذية (ID/B/187) ومذكرة من المدير التنفيذي بشأن الترتيبات المؤقتة التي تستهدف اعطاء منظمة التنمية الصناعية مزيدا من الاستقلال الذاتي (ID/B/192) .

٨٧ — وبالاشارة الى تقرير المدير التنفيذي (ID/B/187) قوبلت الجهود التي بذلت لاعادة تنظيم الامانة بالترحيب ، رغم أن الأوان لم يئن بعد لاستخلاص نتائج نهائية بشأن فعالية الهيكل الجديد . وكان هناك تأييد لرأي المدير التنفيذي الذي مفاده ان الوقت غير مناسب لاجراء مزيد من اعادة التنظيم الآن ومنظمة التنمية الصناعية بسبيل التحول الى وكالة متخصصة .

٨٨ — ان النهج المتكامل الذي اتبعته الامانة منذ أن أعيد تشكيلها والذي يرمي الى تكثيف وتوسيع الأنشطة التنفيذية لمنظمة التنمية الصناعية كان من الامور التي سجلت بارتياح . ومع ذلك فقد استرعي الانتباه الى أن الوحدات التعاونية ذات المستوى العالي للامانة ليست كافية لتعزيز الانشطة الميدانية وانه لابد لبلوغ الهدف الحقيقي من عملية اعادة التنظيم من أن يكون هناك تعاون وتنسيق فيما بين الشعب المختلفة وقيادة قوية من الادارة العليا . ولوحظ كذلك أن الاتجاه في عملية اعادة تنظيم الامانة الى الاهتمام بالدرجة الاولى بتنظيم وتنفيذ وتقييم المساعدة التقنية ينطوي على تفسير ضيّق جدا لتوصيات فريق كبار الخبراء المعني بالاستراتيجية الطويلة الاجل لمنظمة التنمية الصناعية التي وافق عليها المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية . واقترح في هذا السياق ان يبحث موضوع المركز الدولي للدراسات الصناعية وبرنامج عمله حتى نهاية عام ١٩٧٩ بعناية في ضوء الاستراتيجية الطويلة الاجل لمنظمة التنمية الصناعية . وكان هناك ترحيب خاص باستخدام موظفي المقر في بعثات قصيرة ، على أن الامر يقتضي اتباع تنظيم محكم في هذا الصدد لتلافي كثرة تغيب الموظفين المهمين عن المقر .

٨٩ — ويجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين الامانة والمجلس بشأن المسائل المتعلقة بالتنظيم والبرمجة والميزانية ، وينبغي ان يناقش كبار موظفي الامانة جميع المسائل الكبرى المشابهة مع المجلس .

٩٠ — وفيما يتعلق بالمستشارين الميدانيين في مجال التنمية الصناعية كان هناك تأييد ، كما كانت هناك معارضة ، لتمويل الوظائف الاضافية للمستشارين الميدانيين من الميزانية العادية .

---

(٨) مداولات المجلس بشأن البند الفرعي ٧ (ب) واردة في ID/B/SR.216 ، الفقرات ٣٤ — ٧٣ .

Digitized by UNOG Library

٩١ - وفيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة بشؤون الموظفين التي أبديت في المذكرة المقدمة من المدير التنفيذي (ID/B/192) ، أثيرت شكوك في سلامة فكرة انشاء فئة خاصة لموظفي منظمة التنمية الصناعية وحدهم وفي مشروعية الخروج على مبدأ التوزيع الجغرافي في تدبير الموظفين ؛ وقيل ان المقترحات المذكورة تتجاوز حدود التصريح العام الذي منحته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين لمختلف وحدات الامم المتحدة ، وانه ينبغي التقيد بطلب اللجنة الخامسة الذي يقضي باستشارتها قبل أن تنفذ أي ترتيبات من هذا القبيل .

٩٢ - وعبّر عن الأمل في انشاء وظيفة ضابط اتصال دائم لمنظمة التنمية الصناعية في جنيف ، نظرا لضخامة عدد الوفود والوكالات الممثلة في هذه المدينة .

٩٣ - ورحب ممثل البرنامج الانمائي ، في بيانه (٩) ، في جملة أمور ، باستخدام موظفي منظمة التنمية الصناعية ، كخبراء استشاريين لفترات قصيرة في بعثات ميدانية . وقال وهو يشير الى المقرر الذي اتخذه مجلس ادارة البرنامج الانمائي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ بزيادة عدد المستشارين الميدانيين من ٢٣ الى ٣٠ بالنسبة للنصف الثاني من ١٩٧٧ ان مدير البرنامج الانمائي تلقى تعليمات باعداد دراسة عن الدعم القطاعي لممثلي البرنامج الانمائي المقيمين ، وذكر مع ذلك أن هذه الدراسة لن تكون جاهزة لدورة مجلس ادارة البرنامج الانمائي التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٧٧ . وقال ممثل البرنامج الانمائي كذلك ان المدير لا يستطيع أن يتعدى نطاق التوصية الحالية التي تقضي بالابقاء على عدد المستشارين الميدانيين في حدود ٣٠ مستشارا لعام ١٩٧٨ .

٩٤ - وذكر المدير التنفيذي في ردّه انه كان قد فهم من مدير البرنامج الانمائي ان في النية اقتراح اضافة ثماني وظائف للمستشارين الميدانيين على مجلس ادارة البرنامج الانمائي حين ينعقد في دورة حزيران/يونيه ، وانه سيحاول أن يستوضح الامر مع مدير البرنامج . وقال المدير التنفيذي ان منظمة التنمية الصناعية اتخذت كذلك مبادرة باقتراح ان تموّل بعض الوظائف الاضافية من الميزانية العادية وان تتم أي خطوات تتخذ لايجاد تمويل اضافي لبرنامج المستشارين الميدانيين بالتعاون الوثيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٩٥ - وذكرت الامانة في معرض ردّها على الاستفسارات التي طلبت أثناء المناقشة ان جميع التغييرات التي تهدف الى اعطاء قدر أكبر من الاستقلال الذاتي لمنظمة التنمية الصناعية ، كما وردت في مذكرة المدير التنفيذي (ID/B/192) ، قد أجريت فيما عدا المقترحات الخاصة بشؤون الموظفين المشار اليها في الفقرة ٩ من هذه الوثيقة . وذكرت الامانة ان هذه المقترحات قيد النظر وان توصيات ستقدم بشأنها الى اللجنة الخامسة والى الجمعية العامة .

٩٦ - وفي الجلسة ٢١٦ المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٧ أحاط المجلس علما بتقرير المدير التنفيذي بشأن اعادة تنظيم أمانة منظمة التنمية الصناعية وتعزيز أنشطتها التنفيذية (ID/B/187) وبمذكرة المدير التنفيذي بشأن الترتيبات المؤقتة التي تستهدف اعطاء منظمة التنمية الصناعية مزيدا من الاستقلال الذاتي (ID/B/192) .

---

(٩) هذا البيان وارد بالتفصيل في ID/B/SR.216 ، الفقرات ٥٢ - ٥٥ .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر الثاني لمنظمة التنمية الصناعية بما في ذلك استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ بيان وخطة عمل ليما ، ومتابعة مقررات وتوصيات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة بشأن التنمية الصناعية

ألف — التعاون الصناعي الدولي

٩٧ — كان أمام المجلس تحت البند ٨ من جدول الاعمال مذكرة بشأن التعاون الصناعي الدولي (ID/B/181) (١٠).

٩٨ — وأبدى ارتياح للخطوات التي اتخذتها الامانة لمتابعة الولاية التي أسندتها الجمعية العامة الى منظمة التنمية الصناعية بقرارها ٣٣٦٢ (د-٧) الفقرة ٧ من الفرع الرابع .

٩٩ — وقيل ان عدم التحديد في المذكرة التي قدمتها الامانة يجعل من الصعب تحديد مساهمة منظمة التنمية الصناعية في الدراسة المشتركة ، وطلب تقديم مقترحات أكثر تفصيلا عن هذا البند قبل نهاية عام ١٩٧٧ لكي يمكن عقد مشاورات بشأن محتويات الدراسة وحجمها قبل تعميم الصيغة الاولى للدراسة على الحكومات لكي تبدى تعليقاتها عليها . وكان هناك تأييد لآراء الاشخاص البارزين التي وردت في مرفق تقرير المدير التنفيذى (A/31/230) والتي تذهب الى أن الدراسة يجب أن تتم بالتعاون الوثيق مع الحكومات ومع معاهد البحوث الوطنية ومع الهيئات المناسبة في الأمم المتحدة .

١٠٠ — وأدلي ببيان جاء فيه انه يجب ان تعلّق أهمية في مجال التعاون الدولي على اسهام الشركات الخاصة . واستلفت الانتباه في هذا السياق الى انه ليس في الامكان في بعض البنيات الاقتصادية ربط مثل هذه المشروعات بقيود اقتصادية معددة . وأبدى رأى يقول بأن الهدف الرئيسي يجب أن يتمثل في نوع من التعاون الاقتصادى يتم اختياره بحرية ويقوم على أساس من المصلحة المتبادلة أكثر مما يقوم على وسائل مصطنعة أو مجحفة .

١٠١ — وفي الجلسة ٢٢٣ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ أحاط المجلس علما بالوثيقة TD/B/161 وطلب من الامانة ان تأخذ في اعتبارها في عملها القادم الآراء التي عبّر عنها خلال المناقشة التي دارت بشأن هذا الموضوع .

باء — برنامج عمل تعاوني ملموس من أجل تشجيع خلق تكنولوجيا صناعية ملائمة للبلدان النامية ونقلها الى هذه البلدان واستخدامها فيها

١٠٢ — في الجلسة ٢٢٥ المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٧ نظر المجلس في البند الفرعي ٨ (أ)

---

(١٠) مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع واردة في ID/B/SR.223 ، الفقرات ٣٢—٤٤ .

Digitized by UNOG Library

من جدول الأعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن هذا البند الفرعي (١١) تقرير من المدير التنفيذي عن برنامج عمل تعاوني بشأن التكنولوجيا الصناعية الملائمة (ID/B/188) .

١٠٣- وأعرب عن تأييد عام للطرق والوسائل التي تقترحها منظمة التنمية الصناعية لتنفيذ برنامج العمل ولمفهوم التكنولوجيا الصناعية الملائمة وكذلك لتصنيف المجالات العريضة التي ينبغي أن تتخذ خطوات . وكان هناك اتفاق على ضرورة أن تشجع منظمة التنمية الصناعية العمل المنسق في ميدان التكنولوجيا الصناعية الملائمة وتعبئة وتدعيم الجهود المبذولة في هذا المجال ، وعلى أن التقرير (ID/B/188) يصلح أساسا مناسبا لهذا الغرض.

١٠٤- وذكرت الامانة ان عدة منظمات في منظومة الامم المتحدة قد استجابت لطلب المدير التنفيذي وعرضت تعاونها في تنفيذ برنامج العمل التعاوني . وكان في عداد هذه المنظمات مكتب الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٠٥- وبصدد الفقرة ٨٩ من التقرير ، التي أشير فيها الى أن الاستثمار الاجنبي المباشر أداة كبرى لنقل التكنولوجيا ، ذكر انه مادامت هناك عدة قنوات لنقل التكنولوجيا فان الاستثمار الخارجي المباشر الخاص يجب أن ينظر اليه باعتباره قناة منها لا أكثر ، وفي هذا الخصوص اقترح اجراء دراسات عن فعالية كل تلك القنوات .

١٠٦- وفي الجلسة ٢٢٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ اعتمد المجلس ، بدون تصويت ، المقرر الرابع (د - ١١) بشأن برنامج العمل التعاوني بشأن التكنولوجيا الصناعية الملائمة (انظر المرفق الاول للتقرير الحالي) كما عرضه رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن التكنولوجيا المنبثق عن المجلس .

جيم - مصرف المعلومات التقنية والصناعية

١٠٧- في الجلسة ٢٢٥ المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، نظر المجلس في البند الفرعي ٨ (ب) من جدول الاعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن هذا البند الفرعي (١٢) تقرير من المدير التنفيذي بشأن انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية (TD/B/183).

١٠٨- وأبدى تقرير عام لتقرير المدير التنفيذي . على انه كان هناك رأي ناقد يقول ان الوثيقة لا تشتمل على تقييم متوازن للمقترحات التي قدمها الخبراء الاستشاريون . واقترح اعداد تحليل مدروس لتكاليف انشاء هذا المصرف وللفوائد التي سيحققها .

---

(١١) مداولات المجلس بشأن هذا البند الفرعي واردة في ID/B/SR.225 ، الفقرات ١-٤ .

(١٢) مداولات المجلس بشأن البند الفرعي ٨ (ب) واردة في ID/B/SR.225 .

Digitized by UNOG Library

١٠٩ — وقيل ان انشاء مثل هذا المصرف سيكون عنصرا هاما من العناصر المكونة لشبكة اعلامية تكنولوجية أكبر وانه سيعتبر مساهمة كبيرة في سبيل تحقيق أهداف منظمة التنمية الصناعية . ومن المأمول ان يزيد انشاء هذا المصرف من تدفق المعلومات التكنولوجية الى البلدان النامية وان يسهل لها مهمة اختيار التكنولوجيا وتطويعها وتكييفها واستخدامها .

١١٠ — وكان هناك اتفاق عام على أن العملية الرائدة المتمثلة في انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية يجب أن تبدأ فورا ، وان العملية الرائدة ستكون حين يكتسب قدر كاف من الخبرة خطوة هامة نحو جعل البرنامج قابلا للتنفيذ بالكامل . وأنه يجب ألا يكون هناك ازدواج بين عمل البنك وعمل مصادر المعلومات الموجودة ، وان على المصرف أن ينشئ نظاما لتخزين المعلومات في داخل منظمة التنمية الصناعية وان يربطه بالمعلومات المتاحة من المصادر الداخلية والخارجية . وأشير في هذا الخصوص الى أن نجاح المصرف سيتوقف بدرجة كبيرة على تعاونه الوثيق مع هيئات الامم المتحدة الاخرى النشطة في هذا الميدان ، وبخاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية . وطلب كذلك أن ينسق المصرف عمله مع الهيئات الاقليمية .

١١١ — وفي الجلسة ٢٢٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ اعتمد المجلس ، دون تصويت ، المقرر الخاص (د — ١١) بشأن انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية (انظر المرفق الاول للتقرير الحالي) كما عرضه رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن التكنولوجيا المنبثق عن المجلس .

دال — تقرير عن الرسائل الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية المعنية بشأن الاجراءات التي اتخذتها والتقدم الذى أحرزته نحو تنفيذ بيان وخطة عمل ليما

١١٢ — في الجلسة ٢٢٣ نظر المجلس في الفقرة الفرعية ٨ (ج) من جدول الاعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن هذا البند الفرعي (١٣) موجز للتقرير متابعة تنفيذ بيان وخطة عمل ليما (ID/B/182) وتقرير متابعة الاجراءات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات الدولية والتقدم الذى أحرزته نحو تنفيذ بيان وخطة عمل ليما (ID/B/182/Add.1 and 2) .

١١٣ — وقيل ان متابعة بيان وخطة عمل ليما احدى المهام الرئيسية للمجلس في دورته الحالية وان المتابعة تتضمن تقييما للنضال الذى يستهدف الغاء النظام الاقتصادى القديم وانشاء نظام جديد بما يتمشى ورغبات شعوب العالم الثالث . وأعرب عن القلق لقلة ما أحرز من تقدم في تنفيذ بعض الجوانب الاساسية لبيان وخطة عمل ليما .

١١٤ — وذكر ان الوثائق المقدمة من الامانة توفر مبادئ توجيهية مفيدة لعمل منظمة التنمية الصناعية ،

---

(١٣) مداولات المجلس بشأن هذا البند من جدول الاعمال واردة في ID/B/SR.223 ، الفقرات ١ — ٣١ .

Digitized by UNOG Library

الا أن الصورة التي تعرضها هذه الوثائق غير كافية بالضرورة نظرا لقلة عدد الاجابات التي تشتمل عليها ، وسجل ما تعتزمه الامانة من نشر ردود الحكومات تباعا .

١١٥ - وبصدد الاستبيان ذاته ذكر ان بعض الحكومات لم تتمكن من الاجابة في الوقت المناسب نظرا للطريقة التي وضعت بها الاسئلة . كذلك فقد نشأت بعض الصعوبات من أن بعض الاسئلة كان يغطي عدة مواضيع . وقيل انه لم ترد اشارة الى عدد من الاحكام الهامة في بيان وخطة عمل ليما المتصلة بصراع البلدان النامية من أجل استقلالها الاقتصادي والسياسي وان الاستبيان لم يأخذ بعين الاعتبار الكافي خصائص الاقتصاد الاشتراكي وطبيعة علاقاته الاقتصادية بالبلدان النامية .

١١٦ - وأعرب عن التأييد لاستنتاجات الامانة وتوصياتها . غير انه كان ثمة قلق للاقتراح الذي يهدف الى تفويض منظمات دولية أخرى في تحمل بعض المسؤوليات ، اذ أن مثل هذه الخطوة قد تؤثر على تنفيذ الاحكام الصريحة التي وردت في بيان وخطة عمل ليما .

١١٧ - وكان هناك ترحيب بما تعتزمه الامانة من صياغة استبيان جديد سيرسل الى الحكومات في عام ١٩٧٨ ، وطلب ان تؤخذ في الحسبان في هذه العملية كمية المعلومات الكبيرة المتاحة بالفعل . واقترح عرض تقرير بشأن الاجابات الواردة على الاستبيان الثاني على المؤتمر العام الثالث للنظر فيه .

١١٨ - وفي الجلسة ٢٢٣ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، أحاط المجلس علما بالوثائق ID/B/182 و Add.1 and 2 وطلب أن تواصل الامانة عملها بهذا الشأن ، وفقا للخطوط الواردة في الفقرة ١٣ (ع) من الوثيقة ID/B/182 آخذة بعين الاعتبار الاقتراحات التي أبدتها الوفود خلال مداولات المجلس في هذا الخصوص .

هاء - صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية

١١٩ - في الجلسة ٢٢٤ بدأ المجلس النظر في البند الفرعي ٨ (د) من جدول الأعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن هذا الموضوع (١٤) تقرير مرحلي من المدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية (ID/B/185 و Add.1) .

١٢٠ - وكان هناك تأييد لانشاء صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية كوسيلة لايصال موارد اضافية الى منظمة التنمية الصناعية ، من أجل انماء الصناعة . وأشير في هذا الصدد الى ان السبب في انشاء الصندوق انما هو الرغبة في توفير درجة من الاستقلال المالي لمنظمة التنمية الصناعية . وقيل ان اعلان الدول الاعضاء لتبرعاتها للصندوق سيكون دليلا على قبولها للمبادئ التي قام عليها بيان وخطة عمل ليما .

١٢١ - وذكر أن منظمة التنمية الصناعية لن تتمكن من الاسهام بصورة محسوسة في تشجيع عملية التصنيع في البلدان النامية الا اذا توافرت لديها أموال كافية . وقيل في هذا السياق ان بوسع

---

(١٤) مداولات المجلس بشأن هذا البند الفرعي واردة في ID/B/SR.224 ، الفقرات ٢٥ - ٣٥ وفي ID/B/SR.228 ، الفقرات ١٨ - ٣١ و ٦٦ - ٨٤ .

Digitized by UNOG Library

منظمة التنمية الصناعية ان تستدر المساهمات للصندوق بتعزيز الثقة في المنظمة وبتخفيض تكاليف دعم البرامج .

١٢٢ - وفي الجلسة ٢٢٨ نظر المجلس في مشروع مقرر بشأن صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

١٢٣ - ووجه نداء بأن يخصص مبلغ كبير نسبيا من الصندوق لاقل البلدان نموا .

١٢٤ - وأبدى قلق بشأن ادراج هدف محدد لمستوى التمويل في مشروع المقرر ، وذكر ان تحديد مثل هذا الهدف يبدو متعارضا مع الاساس الطوعي الذي قام عليه الصندوق ، وانه اذا كان المفروض ان تكون المساهمات طوعية فان أى أرقام تذكر لمستوى التمويل المقترح ستكون حتما تحكمية . وقيل انه يخشى ان يكون معنى الطلب الوارد في مشروع المقرر بأن يستلفت الامين العام عناية الحكومات لمستوى التمويل المرغوب فرض التزام على الحكومات . وجرى التشديد في هذا السياق على ان هذه التحفظات لا يجب ان تفهم على أنها معارضة للصندوق ذاته أو تعبير عن مواقف اتخذت ضده .

١٢٥ - وقيل انه في الوقت الذى نص فيه قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣١ على تبرعات تقدمها الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من المصادر غير الحكومية ، فانه لم يرد ذكر لهذا النص في مشروع المقرر . وذكر أن المقترحات الواردة بمشروع المقرر يجب أن لا تدرس من أعضاء المجلس وحدهم بل أيضا من غير الاعضاء ، فبدون ذلك سيبدو ان المجلس يفرض التزامات على بلدان ليست ممثلة في المجلس . واسترعي الانتباه أيضا الى المادة ٤٤ من النظام الداخلي للمجلس التي ينبغي وفقا لها أن تصمم المقترحات قبل موعد الجلسة بيوم ، وقيل ان هذه المادة لم تراع فيما يتعلق بمشروع المقرر .

١٢٦ - وأشير الى تجمع تم مؤخرا في باريس لم تكن البلدان الاشتراكية ممثلة فيه ، وقيل في هذا الخصوص انه كان من الامور المؤسفة والخطرة ان تتخذ مثل هذه التجمعات مقررات ينتظر من منظمة التنمية الصناعية ان تعمل بموجبها ، واقترح في هذا الصدد ان يقدم المدير التنفيذى تقريرا الى اللجنة الدائمة في دورتها التاسعة عن اشتراك منظمة التنمية الصناعية في التجمع الذى حدث في باريس وعن الاسباب التي دعت الى اشتراك المنظمة فيه وعن تكلفة هذا الاشتراك وعدد موظفي منظمة التنمية الصناعية الذين اشتركوا فيه وأى التزامات متصلة بالموضوع تكون منظمة التنمية الصناعية قد تحملت بها .

١٢٧ - وقدم بيان بالنيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة دال يستفاد منه انه نظرا الى ان مشروع المقرر لم يوزع بجميع اللغات الرسمية الا في آخر اجتماع للمجلس ، بالمخالفة للنظام الداخلي ، فان أعضاء المجموعة دال لم يتسنّ لهم دراسته أو الحصول على تعليمات بشأنه من حكوماتهم ، ولذلك فانهم ليسوا في مركز يسمح لهم بالمشاركة في اعتماد مشروع المقرر لاسباب اجرائية . وأشير في هذا الصدد الى أن المكتب الموسع لم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن مشروع المقرر .

١٢٨ - وأدلى ببيان بالنيابة عن مجموعة الدول الاعضاء الـ ٧٧ في المجلس أشير فيه الى ان اقتراح ادراج مستوى التمويل المرغوب في مشروع المقرر صدر من مجموعة الـ ٧٧ ، وان مجموعة الـ ٧٧ حين قدمت هذا الاقتراح انما استلهمت بيان وخطة عمل ليما وخاصة الفقرة ٧٢ ، ولم يدفعها الى تقديمه مداولات تمت في أى محفل آخر . وقيل ان مجموعة الـ ٧٧ قد عممت ورقة عمل غير رسمية عن مشروع

Digitized by UNOG Library

المقرر على أعضاء المجلس قبلها ببضعة أيام ، وان مجموعة الـ ٧٧ ناقشت الموضوع بصورة غير رسمية مع مجموعات جغرافية أخرى قبل تعميم تلك الوثيقة .

١٢٩ — وسلمت مجموعة الـ ٧٧ بأن صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية طوعي بطبيعته ولكن هذا ، في نظرها ليس معناه أن المجلس لا يستطيع أن يشير الى مستوى مستهدف للتمويل ، وان تحديد مثل هذا الهدف لا يفرض أى التزام على أى بلد ولكنه قد يكون مفيدا لبلدان عديدة كمرشد لحجم تبرعاتها . وقيل بجلاء انه لن تكون هناك مساهمات مقدرة وانه لم تبذل محاولة لتحديد المبلغ الذى سيكون على مجموعة أو مجموعات معينة من البلدان التبرع به ، وان الهدف المقترح هو هدف عالمي ، وانه لا يجب الربط بين الاقتراح المقدم من مجموعة الدول الاعضاء الـ ٧٧ في المجلس وبين الاحداث التي تجرى في مكان آخر ، وان الاقتراح يجب ان ينظر اليه من زاوية ما يمكن أن يساهم به في زيادة فعالية الانشطة المقبلة لمنظمة التنمية الصناعية .

١٣٠ — وأدلي ببيان بشأن دور كل من منظمة التنمية الصناعية والبرنامج الانمائي في مجال المساعدة التقنية المتعددة الاطراف ، وجرى التشديد في ذلك البيان على الانشطة المتكاملة المتعلقة بالبلدان في البرمجة القطرية للبرنامج الانمائي وتنسيق البرنامج الانمائي في الميدان ، وقيل ان من الواجب تنسيق التعاون التقني بين البلدان النامية تنسيقا كاملا كما يجب تنسيق أنشطة منظمة التنمية الصناعية التي تموّل من موارد المنظمة الخاصة (بما في ذلك موارد الصندوق) بحيث تندرج في اطار أنشطة المساعدة التقنية التي تتم على النطاق العالمي والتي تنسق من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٣١ — وفي الجلسة ٢٢٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، اعتمدت النقاط التالية :

(أ) موارد صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية

مستوى التمويل المرغوب لصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية هو ٥٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة سنويا ، وللبلدان ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٢٠٣ ، أن تعلن تبرعاتها خلال مؤتمر اعلان التبرعات للصندوق .

(ب) عقد مؤتمر اعلان التبرعات للصندوق

يرجو المجلس الامين العام ، وفقا للمادة ٣ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١/٢٠٣ ، ان يعقد أول مؤتمر لاعلان التبرعات لصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية خلال عام ١٩٧٧ . ويرجو المجلس أيضا الامين العام ان يبلغ الحكومات بمستوى التمويل المرغوب للصندوق .

(ج) تفويض سلطة البرمجة للجنة الدائمة للمجلس

يقرر المجلس أن يفوض الى اللجنة الدائمة سلطة الموافقة على برنامج مبدئي لانشطة الصندوق لعام ١٩٧٨ وتوزيع الموارد المتاحة وفقا لذلك . ويطلب المجلس كذلك الى المدير التنفيذى ان يعرض مقترحات للبرنامج لعام ١٩٧٨ على اللجنة الدائمة في ضوء المبالغ التي أعلن التبرع بها للصندوق في أول مؤتمر لاعلان التبرعات .

Digitized by UNOG Library

(د) تفويض سلطة الموافقة على المشاريع الى المدير التنفيذي

مجلس الانماء الصناعي هو وحده الذي يملك سلطة الموافقة على المشاريع المراد تمويلها من صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

والمجلس ، اذ يحتفظ لنفسه بهذه السلطة ، يفوض للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ الى المدير التنفيذي سلطة الموافقة على المشاريع الداخلة في البرامج التي يوافق عليها أو التي توافق عليها اللجنة الدائمة نيابة عنه عملا بتفويض للسلطة . ومع ذلك فان المجلس يحتفظ لنفسه بالحق في أن يطلب من المدير التنفيذي أن يعرض مشاريع بعينها أيا كان حجمها لكي ينظر فيها ويصدر موافقة بشأنها .

١٣٢ - وقيل ان تأييد المجلس للمقرر السابق لا يخل بالرأي القائل بأن القناة الرئيسية للمساعدة الانمائية في داخل منظومة الامم المتحدة يجب ان تتمثل في برنامج الامم المتحدة الانمائي . وجرى تشديد على أن رأي بعض اعضاء المجلس بشأن تمويل الانشطة الانمائية في مجال الصناعة قد تم التعبير عنه عدة مرات في الماضي وانه لم يتغير .

واو - تقرير مرحلي عن الاستعدادات لعقد المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية

١٣٣ - في الجلسة ٢٢٣ بدأ المجلس(١٥) نظر البند الفرعي ٨ (هـ) من جدول الأعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن هذا البند الفرعي (١٦) مذكرة من الامانة عن المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية (TD/B/178) .

١٣٤ - ومن المواضيع الرئيسية التي اقترحت للمؤتمر : تقييم النتائج المحرزة في تنفيذ بيان وخطة عمل ليما ، مع مراعاة التطورات الجديدة التي حدثت في مجال التعاون الدولي ؛ تقييم التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في انشاء صناعات وطنية مع تحديد العوامل التي تعوق تصنيعها ؛ واستعراض مركز منظمة التنمية الصناعية . وقيل ان المؤتمر ينبغي أن يكون محفلا تتبادل فيه البلدان النامية خبراتها ، خاصة في ميادين الاعتماد على الذات والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية . وقيل كذلك أن المؤتمر قد يشكل محفلا للمشاورة على الصعيد العالمي . وقيل ان من المرجو ان يحقق المؤتمر اتفاقا أصيلا في الرأي حول الاستراتيجيات القادمة وحول المناهج التي تتبعها منظمة التنمية الصناعية وهو الاتفاق الذي تعذر تحقيقه على من اشتركوا في المؤتمر العام الثاني .

١٣٥ - وكان هناك تقدير بحار لعرض الحكومة الهندية استضافة المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية

---

(١٥) بوصفه اللجنة التحضيرية الدولية الحكومية للمؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية .

(١٦) مداولات المجلس بشأن هذا البند الفرعي واردة في ID/B/SR.223 ، الفقرات ٤٥ - ٦٢ و ID/B/SR.224 ، الفقرات ١ - ٢٤ .

Digitized by UNOG Library

الصناعية في نيودلهي . واقترح ان يدرج مكان عقد المؤتمر في توصيات المجلس الى الجمعية العامة .

١٣٦ - ولقي التاريخ المقترح للمؤتمر ترحيبا ، ولكن اقترح ان تقصّر المدة المقترحة للمؤتمر الى اسبوعين ونصف أو ثلاثة أسابيع .

١٣٧ - وحظي جدول الاعمال المؤقت بالترحيب من حيث المبدأ ، وقدم عدد من الاقتراحات لتعديله . وقدمت كذلك اقتراحات لادراج مواضيع مثل مبدأ الفرص المتكافئة للتنمية بين الدول ؛ والدراسة المشتركة بين التعاون الصناعي الدولي ؛ وانشاء هياكل مناسبة في البلدان النامية لضمان استقلالها الاقتصادي ولزيادة نصيبها في الانتاج العالمي ؛ واستعراض استراتيجية منظمة التنمية الصناعية طويلة الاجل وذلك لتأمين أكبر قدر ممكن من اسهام المنظمة في التنمية الصناعية للبلدان النامية . وقدم اقتراح كذلك بأن ينتظر المجلس قبل ان يختم جدول الاعمال المؤقت ما قد يرد من مقترحات من الاجتماعات الاقليمية القادمة .

١٣٨ - واقترح بصدد الطبعة الخاصة من الدراسة الاستعراضية عن التنمية الصناعية المقترح تقديمها للمؤتمر أن تتضمن هذه الدراسة معلومات عن مستويات محددة للتنمية الصناعية في البلدان النامية خلال فترة ما قبل وما بعد ليما ، وذلك لتحديد الاثر الذي ترتب على بيان وخطة عمل ليما . وقيل ان من المأمور ان تتضمن الوثائق الأساسية كذلك تحليل الامانة للاستبيان الذي سيرسل الى الحكومات في عام ١٩٧٨ لمتابعة المؤتمر العام الثاني وتقرير عن الخبرة المكتسبة في نظام المشاورات .

١٣٩ - وفي الجلسة ٢٢٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ اعتمد مجلس التنمية الصناعية بوصفه اللجنة التحضيرية الدولية الحكومية للمؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية عملا بقرار الجمعية العامة ٣١/١٦٤ ، وبعد ان نظر في المذكرة المقدمة من الامانة عن المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية (ID/B/178)، التوصيات التالية للجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين :

(أ) ان يعقد المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية لفترة ثلاثة أسابيع بين ايلول/سبتمبر وتشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٩ ؛

(ب) في ضوء الدعوة التي وجهتها حكومة الهند خلال المؤتمر العام الثاني وبشرط أن تعزز هذه الدعوة قبل الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة يكون مكان المؤتمر نيودلهي .

١٤٠ - وقرر المجلس كذلك أن يحيل الى الجمعية العامة للعلم مشروع جدول الاعمال المؤقت المقترح الوارد في الفقرة ٤ من الوثيقة ID/B/178 وان يواصل النظر في مشروع جدول الاعمال المؤقت في دورته الثانية عشرة بما في ذلك النظر في المقترحات المتعلقة بمشروع جدول الاعمال المؤقت خلال دراسته لهذا البند في دورته الحادية عشرة الحالية وذلك بحيث يعرض جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين . ودعا المجلس الى تقديم مقترحات من اللجان الاقليمية بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت .

١٤١ - وقرر المجلس كذلك النظر في الجوانب التنظيمية للمؤتمر في دورته الثانية عشرة .

Digitized by UNOG Library

١٤٢ — ووافق المجلس على أن تعرض التقارير التالية من بين ما سيعرض من تقارير على المؤتمر :

(أ) عدد خاص من الدراسة الاستعراضية عن التنمية الصناعية ؛

(ب) الدراسة المشتركة بشأن التعاون الصناعي الدولي ؛

(ج) تقرير تحليلي عن التقدم الذى تم في متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية والدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة بشأن التنمية الصناعية .

وقرر المجلس بصفته اللجنة التحضيرية الدولية الحكومية أن يطلب من اللجنة الدائمة في دورتها التاسعة أن تولي اهتماما خاصا لموضوع الوثائق الاضافية التي يقتضي اعدادها للمؤتمر ؛ وطلب من الامانة ان تقدم مزيدا من المقترحات في هذا الصدد الى اللجنة الدائمة في دورتها التاسعة .

١٤٣ — وأوصى المجلس بالموافقة على تقديرات مالية تكميلية قدرها ٥ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٧٧ لتغطية العمل التحضيرى الذى ستقوم به الأمانة ، علما بأن تقديرات الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ للمؤتمر واردة في ميزانية البرنامج لفترة السنتين المقترحة لتلك الفترة التي ستعرض على الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

١٤٤ — وقيل ان التقديرات المالية التكميلية البالغ قدرها ٥ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة الموصى بها لعام ١٩٧٧ يجب أن يتم استيعابها في الميزانية البرنامجية لمنظمة التنمية الصناعية للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ .

زاى — نظام المشاورات

١٤٥ — في الجلسة ٢١٧ بدأ المجلس النظر في البند الفرعي ٨ (و) من جدول الأعمال . وكان معروضا على المجلس في مداولاته (١٧) بشأن هذا البند الفرعي تقرير المدير التنفيذى بشأن انشاء نظام للمشاورات في ميدان الصناعة (ID/B/179) والتقرير الخاص باجتماع مكتب أول اجتماع للمشاورات بشأن صناعة الحديد والصلب (ID/B/179/Add.1) وكذلك ، للعلم ، تقريرا أول اجتماعين للمشاورة بشأن صناعة الحديد والصلب وصناعة المخصبات(ID/WG.242/6/Rev.1و ID/WG.242/8/Rev.1) .

١٤٦ — وقد اعتبر البدء في نظام المشاورات بصفة عامة واحدا من المهام الجديدة الكبرى لمنظمة التنمية الصناعية منذ المؤتمر العام الثاني . وقدمت التهنئة للأمانة على استجابتها السريعة بتنظيم أول اجتماعين .

١٤٧ — وأعرب عن ارتياح عام لنتائج أول اجتماعين للمشاورات ، وقيل في هذا الصدد انه يجب

---

(١٧) سرد مداولات المجلس بشأن هذا البند الفرعي وارد في ID/B/SR.217 ، الفقرات ١ — ٤٦ ؛ ID/B/SR.218 ، الفقرات ١ — ٩٢ ؛ و ID/B/SR.219 ، الفقرات ١ — ٣٢ .

Digitized by UNOG Library

ايلاء الاولوية لأنشطة المتابعة وذلك لتيسير التوصل الى نتائج مفيدة خلال الاجتماعات الثانية المتعلقة بهذين القطاعين . وقدمت اقتراحات فيما يتعلق بالأولوية وعدد أفرقة عمل المتابعة التي يقترن ان تعقدها الامانة .

١٤٨ - وأبدى شيء من القلق بشأن نهج اتفاق الرأى بصدد التقارير النهائية لاجتماعات المشاورات . ونظرا الى أن الاجتماعات المذكورة لا تحرر عنها محاضر موجزة فقد طلب أن تشتمل التقارير على صورة كاملة لمختلف الآراء التي يبديها المشتركون ، وطلب من الامانة كذلك أن تدرج الروسية ضمن لغات العمل التي تستخدمها الأفرقة العاملة .

١٤٩ - وأبدى رأى بضرورة أن يولى اعتبار كامل في اجتماعات المشاورات للجوانب الاجتماعية من عملية التنمية الصناعية وقيل في ذلك السياق ان من المأمول أن يدعى ممثلو نقابات العمال كذلك الى الاجتماعات التحضيرية للمشاورات المقبلة .

١٥٠ - وكان هناك اختلاف في الآراء فيما يتعلق بصفة اجتماعات المشاورات وبالمشتركين فيها . وكان هناك تأييد للنهج العملي في هذا الصدد خاصة خلال المرحلة التجريبية للمشاورات . على أن الرأى لم يتفق على ما اذا كان يجب أو لا يجب اعتبار أن بيان وخطة عمل ليما قد حددتا صفة الاجتماعات والمشتركين فيها باعتبارها اجتماعات دولية حكومية . وفيما يتعلق بالمقرر الذى اتخذه المجلس في دورته العاشرة الدستأنفة فان ضرورة اجراء مشاورات على المستوى الدولي الحكومي مع المشتركين من الحكومات ومن مجموعات الصناعة والعمل والمستهلكين . . الخ كانت موضع تشديد كبير . ومن الجهة الأخرى قيل في معرض الشرح أن طبيعة الاقتصاد في بعض البلدان تقضي بأن يتحدث المشتركون من قطاعات الصناعة والعمل والمستهلكين الخ . - الذين قد تسهم معرفتهم ونشاطهم التالي ، اسهاما كبيرا في تحقيق أهداف المشاورات - بصورة مستقلة بدلا من أن يتحدثوا بوصفهم أعضاء في وفد حكومي .

١٥١ - وأشير بعد المرحلة التجريبية للمشاورات لفترة سنتين . وقيل ان نظام المشاورات مستمر بطبيعته رغم أنه كان حتى الآن تجريبيا في طريقة تطبيقه . وقيل ان المؤتمر العام الثالث قد يقرر ، على أثر استعراض التجربة المكتسبة حتى ذلك الوقت ، انهاء المرحلة التجريبية للمشاورات .

١٥٢ - وكان هناك تأييد للرأى القائل بوجوب ايلاء الأولوية الآن للاجتماعات القطاعية ولمتابعة هذه الاجتماعات وبأن تخطيط هذه الاجتماعات وعددها المقرر ومتابعتها يجب أن يكون انتقائيا ومتمشيا بصورة واقعية مع الموارد البشرية والمالية المحدودة لمنظمة التنمية الصناعية .

١٥٣ - وأحيط علما بخطط الأمانة المتعلقة بالأنشطة التحضيرية للمشاورات الاقليمية في اطار المشاورات القطاعية على أن الاتفاق لم ينعقد بشأن مواعيد هذه الاجتماعات . وقيل ان المشاورات الاقليمية ستسمح باجراء متابعة فعّالة للمشاورات القطاعية ، واقترح في هذا الصدد عقد اجتماع مشاورة اقليمي يغطي عدة قطاعات .

١٥٤ - أما فيما يتعلق بالمشاورات على المستوى العالمي فقد اقترح أن تبدأ الأمانة - مع مراعاة الأنشطة المماثلة التي تقوم بها منظمات دولية أخرى لتفادى الازدواج ومراعاة الاولوية التي يجب ايلاؤها للمشاورات القطاعية - في العمل التحضيرى بشأن المشاورات على المستوى العالمي بحيث

Digitized by UNOG Library

يتمكن المجلس من استعراضه في دورته القادمة . وطلب كذلك أن يتاح لجميع الحكومات الوقت الكافي لتبادل الآراء حول القضايا العالمية خلال المؤتمر العام الثالث .

١٥٥ — وجرى التشديد على أن نظر المجلس في نتائج اجتماعات المشاورات لا ينبغي ان يقتصر على بحث الآثار المالية المترتبة على تلك الاجتماعات بل يجب أن يمتد الى الجوانب الموضوعية للتوصيات والاستنتاجات . وقيل في هذا الخصوص ان استعراض نتائج اجتماعات المشاورات هو من حقوق المجلس .

١٥٦ — وتحدث مراقب من احدى المنظمات الدولية الحكومية عن تجربة التعاون بين الدول الاعضاء في منظمته في مجال الانتاج الصناعي .

١٥٧ — وفي الجلسة ٢٢٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ أثنى مجلس التنمية الصناعية ، بعد أن درس في اطار اعلان وخطة عمل ليما والجزء ذى الصلة من القرار ٣٣٦٢ (دإ — ٧) الذى صدر عن الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، تقرير المدير التنفيذى عن انشاء نظام للمشاورات (ID/B/179) وتقرير اجتماع مكتب أول اجتماع للمشاورات بشأن الحديد والصلب (ID/B/179/Add.1) وتقريرى اجتماعي المشاورات بشأن المخصبات والحديد والصلب (ID/WG.242/ 8/Add.1 و ID/WG.243/6/Rev.1) وغير ذلك من الوثائق المتصلة بالموضوع بما في ذلك الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (ID/B/191) ، اثنى على الامانة لقيامها بتنظيم اجتماعات المشاورات في قطاعين على وجه السرعة .

١٥٨ — وأعرب المجلس عن اعتقاده بأن التجربة المكتسبة حتى الآن كانت مفيدة بصفة عامة وانها تستطيع على هذا النحو أن توفر الاطار لاجتماعات مشاورات قادمة وأن تساهم في تقييم هذا الشكل الجديد من أشكال التعاون الصناعي الدولي ، وان اتفاق الرأى في اجتماعات المشاورات على تحديد المواضيع التي ينبغي بحثها بالتفصيل سيسهل المرحلة الثانية من المشاورات المنتوى اجراؤها في القطاعين في عام ١٩٧٨ . وصرح المجلس بناء على ذلك للأمانة ان تعقد أفرقة عاملة حسب ما يقتضيه الحال لمواصلة بحث المواضيع التي أوصى بها في اجتماعات المشاورات . وشدد المجلس على ضرورة أن تركز الأفرقة العاملة ، في قيامها بالوظائف المنوطة بها ، اهتمامها على التقدم بتوصيات يمكن أن تشكل الاساس لعمل ملموس بغية تيسير انماء القدرة الانتاجية في القطاعات المناسبة في البلدان النامية بما يتمشى وأهداف نظام المشاورات . وأعرب المجلس في هذا السياق عن أمله في أن تتمخض اجتماعات المشاورات الثانية عن نتائج ملموسة بشأن صناعة المخصبات وصناعة الحديد والصلب .

١٥٩ — ووافق المجلس على أن تستمر الامانة في تحضير وعقد اجتماعات المشاورات لصناعة الجلود والمنتجات الجلدية وصناعة الزيوت النباتية والدهون في عام ١٩٧٧ وكذلك في القيام باجراءات المتابعة في هذين القطاعين . وفيما يتعلق بحضور اجتماعات الأفرقة العاملة المختصة بالمتابعة ينبغي أن تستمر الامانة في الاضطلاع بمسؤولية اختيار المشتركين وأن تستخدم في ذلك معايير كالخبرة الفردية واهتمام البلدان التي ينتمي اليها المشتركون باعتبارها منتجة أو مستهلكة أو منتجة احتمالية ، والتوزيع الجغرافي العريض . ووافق المجلس على أن يتحمل المشتركون انفسهم في الاحوال العادية تكاليف الحضور . وصرح المجلس للأمانة بالنسبة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، بالاضافة الى عمل

Digitized by UNOG Library

المتابعة بشأن اجتماعات المشاورة الخاصة بالمخصّبات والحديد والصلب والجلود والمنتجات الجلدية وصناعة الزيوت النباتية ، باتخاذ خطوات مبدئية لتحضير مشاورات بشأن قطاعات اضافية كالميكنة الزراعية والصناعات البتروكيميائية وصناعات السلع الانتاجية والأدوية والصناعات التي تستند الى الزراعة ، بحيث يتيسر عقد اجتماعات للمشاورة في أي اثنين من هذه القطاعات يقررهما المجلس في اجتماعه القادم ، بعد بحث التوصيات والمعايير المؤيدة التي تقدمها الأمانة ومع أخذ جميع الموارد المتاحة في الحسبان .

١٦٠ - وأعاد المجلس تأكيده لاتفاق الرأي الذي تم في دورته العاشرة المستأنفة والمعبّر عنه في الفقرة ٤٢ (ب) من الجزء الثاني من التقرير (١٨) . وينبغي أن تقدم منظمة التنمية الصناعية معونتها في هذا الخصوص بصدد أنشطة المتابعة المتعلقة باجتماعات المشاورة حسبما تطلب الأفرقة الاقليمية .

١٦١ - ولاحظ المجلس أن بعض المسائل المشتركة بين اجتماعي المشاورات القطاعية بشأن الحديد والصلب والمخصبات كمسائل التمويل وضانات الاستثمار وتدريب القوى العاملة الصناعية قد تعرض في قطاعات أخرى . وأعرب المجلس عن اعتقاده بأن النظر الشامل في مثل هذه القضايا في اطار عملية التصنيع في مجموعها قد يكون مستصوبا في الوقت المناسب وقرر ان يزيد هذا الموضوع بحثا في دورته التالية .

١٦٢ - وأعاد المجلس تأكيد ضرورة اجراء مشاورات بين البلدان الأعضاء ، وذكر ان المشتركين من كل بلد عضو قد يكون بينهم موظفون حكوميون علاوة على ممثلي مجموعات الصناعة والعمل والمستهلكين الخ وفقا لما تراه كل حكومة وما يتم ترتيبه بين الحكومات ومنظمة التنمية الصناعية . ويصح ان تدعى المنظمات الدولية ذات الشأن الى الاشتراك .

١٦٣ - وينبغي أن تتضمن التقارير النهائية للاجتماعات أي استنتاجات وتوصيات تتم الموافقة عليها باتفاق آراء المشتركين . وينبغي ان تتضمن التقارير أيضا الآراء الهامة الأخرى التي تبدى أثناء المناقشة .

١٦٤ - وطلب من المدير التنفيذي ان يقدم للمجلس في دورته الثانية عشرة تقريرا عن التجربة الجديدة المكتسبة من أنشطة المشاورات والمتابعة .

١٦٥ - وكان هناك رأي يقول ان تمويل برنامج المشاورات للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ يجب أن يتم في حدود المبلغ المعتمد في الميزانية البرنامجية المقترحة لمنظمة التنمية الصناعية لفترة السنتين المذكورة . وأشير بمراعاة الاحتياط فيما يتعلق بعدد المشاورات التي ستعقد وعدد القطاعات المدرجة في البرنامج . وقيل ان كلمات " حسب ما يقتضيه الحال " في الجملة الثالثة من الفقرة ١٥٨ معناها ان عدد الأفرقة العاملة يجب أن يخفّض الى الحد الأدنى .

---

(١٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/31/16) .

Digitized by UNOG Library

١٦٦ - وكانت هناك خشية من أن تعتبر المشاورات غاية في ذاتها ، وقيل ان من المأمول أن تؤدي المشاورات الى قرارات استثمار محددة .

حاء - اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية

١٦٧ - في الجلسة ٢١٩ نظر المجلس في البند الفرعي ٨ (زاى من جدول الأعمال) . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن هذا البند الفرعي (١٩) مذكرة أعدتها الامانة بشأن اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية (ID/B/190) .

١٦٨ - وكان هناك شعور بأن فكرة اعادة التوزيع تحتمل تفسيرات عديدة . وأبدى رأى مؤداه انه ينبغي للمجلس أن يصقل هذا المفهوم باعتباره أداة لتحقيق الأهداف الصناعية لبيان وخطة عمل ليما ولتدعيم أركان النظام الاقتصادى الدولي الجديد وفقا للقرارات التي سبق اتخاذها في هذا الميدان . وكان مما قيل كذلك ان اعادة توزيع الصناعات ذات الصفة التنافسية الاقل على الصعيد الدولي لا يفيد ، بالمعنى الدقيق للمفهوم ، سوى البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو . وقيل من الجهة الاخرى ان اعادة التوزيع هذه تتضمن مزايا متبادلة .

١٦٩ - وقيل ان مصلحة البلدان ذات الاقتصاد السوقي لا ينبغي أن تكون المعيار الأساسي في اعادة توزيع الصناعات ، بل ينبغي ان تكون الصناعات الجديدة المعاد توزيعها الى البلدان النامية جزءا من خطط التنمية الوطنية لتلك البلدان ولا ينبغي ان تكون متوقفة على الصادرات الاجنبية وحدها . وأبدى رأى بصدد الفقرة ٨ (ج) من الوثيقة ID/B/190 بأن اعادة توزيع الصناعة يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من اعادة التشكيل التطورى المحلي ، استجابة لقوى السوق . وقيل في هذا الخصوص ان اعادة التوزيع هذه لا يمكن ان تتم الا نتيجة للخطوات التي يتخذها القطاع الخاص ، وان الفرص المتاحة للحكومات في البلدان ذات الاقتصاد السوقي للتحكم في الانتاج قاصرة على التدابير غير المباشرة كالحوافز والضبطات وان مهمتها الأولى هي أن تبقي الاقتصاد مفتوحا للتغيرات الهيكلية . ومن الجهة الأخرى كانت هناك موافقة على الرأى الوارد في الفقرة ٨ (ج) من مذكرة الامانة والذى يقول ان اعادة التوزيع يجب ان تكون تعبيرا عن سياسة حكومية .

١٧٠ - أما فيما يتعلق بالعمل المقبل فقد تمت الموافقة على النهج ذى الشعبتين الذى اقترحته الامانة . على ان تحفظات أبديت بشأن اجراء الدراسات لتعيين القطاعات الصناعية الكاملة المراد اخضاعها لعملية توزيع معجلة . واستلفت الانتباه الى تقرير مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن تحقيق أبعاد جديدة في التعاون التقني (DP/220) تغطي بصورة كافية جميع العناصر المطلوبة لتحديد القدرات المتبلة على اعادة التوزيع .

١٧١ - وكان هناك تأييد للرأى القائل بأن اعادة التوزيع يجب أن تكون وثيقة الصلة بنظام المشاورات،

---

(١٩) مداولات المجلس بشأن البند الفرعي ٨ (زاى) واردة في ID/B/SR.219 ، الفقرتان ٣٣ - ٦٣ .

Digitized by UNOG Library

وطلب من الامانة أن تنسق أنشطتها مع الانشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الشـــأن وخاصة أمانة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة .

١٧٢ - وأبديت اقتراحات بأن تجرى الأمانة دراسات عن الامكانيات القانونية القائمة للتأثير علـى التنمية الهيكلية وعن الخطوات التي ينبغي على البلدان الصناعية ان تتخذها لتشجيع اشتراك أقـل البلدان نموا في عملية اعادة التوزيع بصورة فعّالة .

١٧٣ - وفي الجلسة ٢١٩ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٧ أحاط المجلس علما بالوثيقـــة ID/B/190 . وطلب المجلس من الامانة ان تواصل العمل في هذا الموضوع وان تعرض عليه تقرير متابعة في دورته الثانية عشرة .

طاء- مشروعات القـرارات واقـــتراح

مشروع قرار بشأن التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا

١٧٤ - في الجلسة ٢٢٨ كان أمام المجلس عند نظره في البند الفرعي ٨ (ح) (ط) من جـــدول الاعمال ، مشروع قرار بشأن التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا . وكان مشروع القرار الأصلي قد قدّم الى المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية من مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا (A/10112 ، الفقرة ٣٠٠) . وأحال المؤتمر العام الثاني مشروع القرار المذكور بعد ذلك الى مجلس التنمية الصناعيـــة لدراسته (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٠١) . ومشروع القرار المنقّح الحالي مشروع أعده رئيس الفريـــق العامل المفتوح العضوية بشأن التكنولوجيا المنبثق عن المجلس .

١٧٥ - وفي الجلسة ٢٢٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ اعتمد المجلس ، دون تصويـــت ، القرار ٤٧ (د - ١١) بشأن التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا (انظر المرفق الاول من التقرير الحالي) كما قدّمه رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن التكنولوجيا المنبثق عـــن المجلس .

مشروع قرار بشأن انشاء نظام للتأمين لضمان العقود التي تبرمها البلدان النامية مع مؤسسات من البلدان المتقدمة النمو

١٧٦ - في الجلسة ٢٢٥ كان أمام المجلس عند نظره في البند الفرعي (ح) '٢' من جـــدول الأعمال ، مشروع القرار الخاص بانشاء نظام للتأمين (ID/B/C.3/38, P.9) الذى سبقت احالته مـــن المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية الى المجلس(٢٠) .

١٧٧ - وأعيد تأكيد تحفظ بشأن مشروع القرار اذ يخشى أن يؤدى النظام المقترح الى عكس النتيجة المقصودة منه .

---

(٢٠) مداولات المجلس بشأن هذا البند الفرعي واردة في ID/B/SR.225 ، الفقرات ٢٧ - ٣٢ .

Digitized by UNOG Library

١٧٨ - وأشير الى أن من مواضيع المتابعة التي أوصى بها أول اجتماع للمشاورة بشأن صناعة المخصّبات موضوع اجراء دراسة أخرى لنظام متعدد الاطراف للتأمين لقطاع المخصبات ، بهدف تأمين حماية جميع الاطراف المعنية وذلك على الاخص بتقديم تعويض مناسب للخسائر التبعية . ونظرا الى أن المشاورات القطاعية الاخرى قد توصي بترتيبات مماثلة فقد اقترح ان يقصر المجلس عمله بشأن هذا البند الفرعي من جدول الاعمال على تسجيل الخطوات التي اتخذت في اجتماع المشاورات .

١٧٩ - وقد تقرر ذلك .

اقتراح من السنغال

١٨٠ - في الجلسة ٢٢٤ كان أمام المجلس عند النظر في البند الفرعي ٨ (ج) '٣' اقتراح من السنغال بشأن انشاء فريق استشاري تقني مشترك لمنظمة التنمية الصناعية لتقديم المشورة والتقدم بتوصيات الى المجلس بشأن البرامج والمشروعات التنفيذية (ID/B/C.3/38, pp.10-11) (٢١) . وقد أحال المؤتمر العام الثاني هذا الاقتراح الى المجلس .

١٨١ - وذكّر الرئيس وهو يقدم البند بأن اللجنة الدائمة أوصت في دورتها السادسة المعقودة في نيسان/ابريل عام ١٩٧٦ باحالة الاقتراح الى اللجنة الدولية الحكومية الجامعة الى الدورة العاشرة للمجلس . على أن المجلس في دورته العاشرة أعاد الاقتراح الى اللجنة الدائمة لكي تنظر فيه في دورتها التاسعة . ونظرا الى أن الدورة المذكورة قد أجلت فالأمر معروض من جديد على المجلس . وفي الوقت ذاته أحالت الامانة ، بناء على توصية اللجنة الدائمة ، الاقتراح السنغالي الى اللجنة الدولية الحكومية الجامعة ، ويشكل هذا الاقتراح الآن جزءا من الوثائق الرسمية لتلك اللجنة (ID/IC/180/L.3) . وسيقدم الاقتراح بوصفه هذا الى محفل المفاوضات القادم بشأن مشروع الدستور أو ربما الى مؤتمر للمفوضين .

١٨٢ - واقترح الرئيس ، استنادا الى هذه التطورات ، أن يوافق المجلس على توصية اللجنة الدائمة بأن يحال الاقتراح المقدم من السنغال الى اللجنة الدولية الحكومية الجامعة .

١٨٣ - وتمت الموافقة على ذلك .

ياء - تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة

١٨٤ - في الجلسة ٢٢٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وفي ختام نظر المجلس في البند ٨ من جدول الأعمال ، شدد المجلس على ضرورة اتخاذ خطوات أخرى لكي ينفذ دون ابطاء المقرر الخاص بتحويل منظمة التنمية الصناعية الى وكالة متخصصة ودعا الامين العام ، مع مراعاة الفقرة ٤ من من قرار الجمعية العامة ٣١/١٦١ ، الى اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستئناف اعداد مشروع الدستور لمنظمة التنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة ، في اطار مؤتمر للمفوضين يعقد في أقرب وقت ممكن في النصف الثاني من عام ١٩٧٧ .

---

(٢١) مداولات المجلس بشأن هذا البند الفرعي واردة في ID/B/SR.224 ، الفقرات ٣٦-٣٧ .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

متابعة قرار المجلس ٢٦ (د - ١٠) المتعلق بالموارد الطبيعية

١٨٥ - في الجلسة ٢١١ ، نظر المجلس في البند ٩ من جدول الأعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن هذا البند (٢٢) تقرير أعده المدير التنفيذي عن متابعة قرار المجلس ٤٦ (د - ١٠) المتعلق بالموارد الطبيعية (ID/B/189).

١٨٦ - وقد رحب بالتقرير باعتباره أول محاولة تقوم بها منظمة التنمية الصناعية لتحديد الترابط بين التنمية الصناعية والموارد الطبيعية . ونص بالذكر برنامج الأنشطة كما ورد ، في خطوطه العريضة ، في المرفق الثاني من الوثيقة .

١٨٧ - وطلب من منظمة التنمية الصناعية أن تحدد خطوط أنشطتها في مجال الموارد الطبيعية وأنشطة المنظمات الأخرى ، خاصة في داخل منظومة الامم المتحدة ، تجنبا لازدواج الجهود . وعلّقت أهمية على الوصول الى اتفاق في وقت قريب بشأن تنسيق نشاطات منظمة التنمية الصناعية مع نشاطات مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل . واقترح في ذلك الخصوص أن يدرج موجز للمناقشات المتصلة بالموضوع ، التي تدور بين منظمة التنمية الصناعية والمركز في تقرير يقدم مستقبلا الى المجلس . وقيل أن من الواجب أيضا ان يتم التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا وبين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأن يكون هناك تعريف واضح لأنشطة كل من منظمة التنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في مجال الطاقة . ودعيت الأمانة لتنسيق أنشطة منظمة التنمية الصناعية في ميادين كالبتروكيماويات والطاقة مع المناقشات الدائرة في المحافل الدولية الأخرى بما في ذلك مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي .

١٨٨ - وعلقت أهمية على الدراسة التي يشرف عليها حاليا المركز الدولي للدراسات الصناعية بشأن استخدام وتحضير المواد الخام المحلية بصدد التنمية الصناعية للبلدان النامية . وقيل أن من المرجو أن تؤدي الدراسة ، التي ينبغي أن توزع على نطاق واسع ، الى مساهمة فعالة من جانب منظمة التنمية الصناعية في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لممارسة حقها الذي لا يمكن التصرف فيه في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية . وعبّر كذلك عن الأمل في أن يحاط المجلس علما باستمرار بما يتم من تقدم في هذه الدراسة .

١٨٩ - واقترح أن يتم في الدراسات المقبلة تحليل لمزايا الصناعات المؤممة في التنمية الصناعية وفي استخدام الموارد الطبيعية . وأشير في هذا الصدد الى تجربة الدول الاشتراكية الخاصة بملكية الدولة وبإشرافها على استغلال وتحويل الموارد الطبيعية . واقترح أن تقدم منظمة التنمية الصناعية مساعدة أكبر لاستكمال الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هذا الخصوص .

---

(٢٢) مداولات المجلس بشأن البند ٦ واردة في ID/B/SR.211 ، الفقرات ٣٠ - ٥٢ .

Digitized by UNOG Library

١٩٠ - واقترح بصدد رسم سياسات المواد الخام أن تدرس منظمة التنمية الصناعية بعناية المناقشات الدائرة بشأن موارد قاع البحار في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار .

١٩١ - وأبدى الأسف لأن التقرير المشترك الذى أعدته منظمة التنمية الصناعية والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية لم يكن متاحا في الدورة الحالية . وقيل أن من المهم مع ذلك أن يعرض التقرير على المجلس لمناقشته باعتباره بندا مستقلا من بنود جدول أعماله في دورته الثانية عشرة . واقترح في هذا الصدد أن يكون هذا الموضوع داخلا في تحضير المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية .

١٩٢ - وطلب من الأمانة كذلك أن تحيط المجلس علما بما تقوم به منظمة التنمية الصناعية من عمل في مجال الموارد الطبيعية وبتعاونها مع الهيئات الاخرى ذات الشأن .

١٩٣ - وفي الجلسة ٢١١ المعقودة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ أحاط المجلس علما بتقرير المدير التنفيذى عن متابعة قرار المجلس ٤٦ (د - ١٠) المتعلق بالموارد الطبيعية ، على أن يكون مفهوما أن الأمانة ستأخذ بعين الاعتبار الكامل ، في أنشطتها المقبلة في هذا المجال ، الآراء والمقترحات التي أبديت خلال الدورة الحالية .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

ادماج المرأة في مجال التنمية

١٩٤ - في الجلسة ٢١٢ نظر المجلس في البند ١٠ من جدول الأعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن هذا البند (٢٣) تقرير المدير التنفيذي عن ادماج المرأة في مجال الانماء ID/B/186 .

١٩٥ - وأشيد بجهود الأمانة في تشجيع ادماج المرأة في برامج التنمية الوطنية . ومع ذلك كان هناك قلق لبطء التقدم في هذا المجال . ورغم التسليم بأن المسؤولية الرئيسية عن ادماج المرأة انما تقع على الحكومات فقد اقترح أن تقوم منظمة التنمية الصناعية بدور أنشط في تشجيع العمل الحكومي . وقيل في هذا الخصوص ان الادماج لن يتم الا باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

١٩٦ - واشير الى اشتراك النساء في أنشطة التدريب بمنظمة التنمية الصناعية وفي الحلقات الدراسية . وابدي التقدير لما تعتزمه الأمانة من اعطاء اولوية الاشتراك للنساء في الحلقة الدراسية القادمة التي ستدور حول عمليات منظمة التنمية الصناعية . وكان الاقتراح الذي يدعو الى عقد الاجتماع المقترح لبحث السياسة والتقنية في احد البلدان النامية ، موضع ترحيب . وقيل ان الاجتماع لا يجب أن يكون مقصورا على النساء اذ أن الرجال لا يزالون يشكلون الاغلبية في الحياة الصناعية . واقترح ايضا أن يساعد ممثل للجنة الامم المتحدة المعنية بمركز المرأة ، الامانة في تخطيط اجتماع السياسة والتقنية وأن ترفع منظمة التنمية الصناعية تقريرا عن هذا الاجتماع الى اللجنة .

١٩٧ - وبالاضافة الى مشاريع البحوث والى دراسة الحالات الافرادية المقترحة ، طلب أن تقوم منظمة التنمية الصناعية بدراسة عما قد يترتب على التصنيع من آثار سيئة على حالة المرأة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية ، وأن تطبق التجربة المكتسبة من هذه الدراسة في نشاطات المنظمة المقبلة . واقترح كذلك أن تجمع منظمة التنمية الصناعية بيانات قطرية لحصر حالات اشتراك المرأة في التنمية وأن تتضمن هذه البيانات فيما تتضمن عدد ومستوى مؤهلات النساء المدمجات في قطاعات الاقتصاد المعنية . وقيل ان مثل هذا الحصر يصلح دليلا لمنظمة التنمية الصناعية وللحكومات بصدد أي نشاط آخر يراد اتخاذه في هذا الميدان .

١٩٨ - وقيل ان من دواعي الأسف ان الفقرة ١١ من الوثيقة ID/B/186 لم يرد فيها ذكر لهدف تحقيق فرص متكافئة في التوظف واجور متكافئة ، واشير في هذا الصدد الى اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للعمالة في عام ١٩٧٦ .

١٩٩ - وأبدي الأسف كذلك لقلة مشاركة المرأة في وظائف الخبراء وقيل ان من المأمول ان تزيد الحكومات من عدد النساء اللاتي يصير تعيينهن ، خاصة من البلدان النامية .

---

(٢٣) مداولات المجلس بشأن البند ١٠ واردة في ID/B/SR.212 ، الفقرات ٢١ - ٤٧ .

Digitized by UNOG Library

٢٠٠ — وفيما يتعلق بتمثيل المرأة بين موظفي الفئة الفنية في منظمة التنمية الصناعية قيل أن التقدم المحرز كان فيه شيء من تباين ، خاصة في مستوى الفئة الفنية ٤ وما فوقها ، كما يتضح من الفصل التاسع ، الصفحة ١٩٥ من التقرير السنوى . واثير في هذا الخصوص موضوع مستوى انجازات منظمة التنمية الصناعية في تعيين الموظفات من الفئة الفنية اذا قورنت بانجازات المنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة .

٢٠١ — وكان هناك ترحيب عام بانشاء لجنة دائمة لتوظيف النساء وباللجنة المشتركة بين الموظفين والادارة المعنية بتدريب الموظفين وتحسين الحياة الوظيفية وابدت رغبة في أن يحاط المجلس علما باستمرار بالتقدم الذى تحرزه هاتان اللجنتان وباسهام منظمة التنمية الصناعية فى البرنامج المشترك بين الوكالات بشأن ادماج المرأة الذى وضعته لجنة التنسيق الادارية .

٢٠٢ — وفي الجلسة ٢١٢ المعقودة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ، احاط المجلس علما بالتقرير المتعلق بادماج المرأة في مجال التنمية (ID/B/186) وأوصى بأن يأخذ المدير التنفيذى فى حسبانه بصدد مواصلة تنفيذ قرار المجلس ٤٤ (د — ٩) ، الآراء والمقترحات التى عبر عنها فى الدورة الحالية .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية

٢٠٣ - في الجلسة ٢٢٤ نظر المجلس في البند ١١ من جدول الاعمال . وكان أمام المجلس في مداولاته بشأن هذا البند (٢٤) الوثائق ID/B/177 و Add.1 and 2 و Add.2/Corr.1 المشتملة على الطلبات المقدمة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

ألف - النظر في الطلبات المقدمة من منظمات دولية حكومية

٢٠٤ - بحث المجلس أولا الطلبات المقدمة للمشاركة في انشطة منظمة التنمية الصناعية من منظمتين حكوميتين دوليتين هما الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركة ضمان الاستثمارات فيما بين الدول العربية .

٢٠٥ - وفي الجلسة ٢٢٧ المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وافق المجلس على منح الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركة ضمان الاستثمارات فيما بين الدول العربية المركز المنصوص عليه في المادة ٧٥ من النظام الداخلي .

باء - النظر في الطلبات المقدمة من منظمات دولية غير حكومية

٢٠٦ - اجتمعت لجنة مخصصة تتألف من أعضاء مكتب المجلس ومن المدير التنفيذي في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٧ وبحثت الطلبات المقدمة للحصول على مركز استشاري لدى منظمة التنمية الصناعية وهي الطلبات الوارد ذكرها في التقرير ID/B/177 و Add.1 and 2 و Add.2/Corr.1 . وأوصت اللجنة المخصصة بأن يمنح المجلس وفقا للاجراء الخاص بمنح المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بتشجيع التنمية الصناعية ، المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية التالية :

المركز الاوروبي للتعاون الدولي (CECI)

المركز الدولي للصناعة والبيئة (ICIE)

الاتحاد الدولي لجمعيات المستثمرين (IFIA)

الاتحاد الدولي لجمعيات صانعي الادوية (IFPMA)

مجلس السلام العالمي (WPC)

---

(٢٤) مداولات المجلس بشأن هذا البند من بنود جدول الاعمال واردة في ID/B/SR.224 ، الفقرات ٣٨ - ٥٠ ، و ID/B/SR.227 ، الفقرات ١ - ٨ .

Digitized by UNOG Library

٢٠٧ — وجرى الاعراب عن تحفظات فيما يتعلق بالطلب المقدم من مجلس السلام العالمي . وادلى ببيان جاء فيه أن مجلس السلام العالمي لم يكن يعتبر لفترة طويلة سوى مجرد اداة لاحدى الدول العظمى . وابدى شك في أن يكون باستطاعة مجلس السلام العالمي أن يقدم مساهمة مفيدة الى انشطة المنظمة في مجال التنمية الصناعية وهو مجال متخصص الى حد كبير . وادلى ببيانات تفيد أن عددا من الوفود سيمتنع عن التصويت اذا ما طرح الطلب للتصويت .

٢٠٨ — وكانت هناك كلمات تعبر عن التأييد لمنح المركز الاستشاري لمجلس السلام العالمي . واشير في هذا الصدد الى أن مجلس السلام العالمي لا يتمتع وحسب بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بل انه يقوم بأنشطة تتصل بأهداف منظمة التنمية الصناعية اتصالا مباشرا .

٢٠٩ — واسترعي انتباه المجلس الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اعتمد مؤخرا قرارا يدعوه الى اعادة النظر في أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية ، واقترح أن ينتظر مجلس التنمية الاقتصادية نتائج مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل أن يتخذ قرارا في هذا الشأن .

٢١٠ — واقترح الرئيس أن يوافق المجلس على منح المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير الحكومية الخمس كلها عملا بتوصيات اللجنة المخصصة على ان تثبت في المحضر رسميا ملاحظات الوفود وتحفظاتها .

٢١١ — وفي الجلسة ٢٢٧ المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وافق المجلس على اقرار توصيات اللجنة المخصصة .

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين التاسعة والعاشرة للجنة الدائمة

٢١٢ - في الجلسة ٢٢٧ المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، نظر المجلس في البند ١٢ (٢٥) من جدول الاعمال واعتمد جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين التاسعة والعاشرة للجنة الدائمة وذلك على النحو الآتي :

ألف - جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة لمجلس التنمية الصناعية

١ - افتتاح الدورة

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - اعتماد جدول الاعمال

٤ - المناقشة العامة

٥ - تقرير اللجنة الدائمة عن دورتيها التاسعة والعاشرة

٦ - المسائل التنظيمية والمالية

(أ) البرنامج العادي للمساعدة التقنية لعام ١٩٧٩ ؛

(ب) صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

'١' البرنامج المقترح لعام ١٩٧٩ ؛

'٢' الخطة للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

٧ - الترتيبات التحضيرية للمؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية

٨ - متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية ، بما في ذلك استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ بيان وخطة عمل ليما ؛ ومتابعة مقررات وتوصيات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة بشأن التنمية الصناعية

٩ - ادماج المرأة في مجال التنمية

---

(٢٥) مداولات المجلس بشأن هذا البند من جدول الاعمال واردة في ID/B/SR.227 ، الصفحات ٩ - ٢٦ .

Digitized by UNOG Library

١٠ — متابعة قرار المجلس ٤٦ (د — ١٠) المتعلق بالموارد الطبيعية

١١ — اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية

١٢ — تقرير عن مساهمة منظمة التنمية الصناعية في البرامج الرامية لزيادة نقل التكنولوجيا الصناعية

١٣ — المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية

١٤ — جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة للجنة الدائمة

١٥ — تحديد مواعيد وأمكنة انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة للجنة الدائمة

١٦ — اعتماد تقرير الدورة الثانية عشرة

١٧ — اختتام الدورة الثانية عشرة

باء — جدول الاعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة الدائمة

١ — افتتاح الدورة

٢ — اعتماد جدول الاعمال

٣ — تنسيق الانشطة داخل منظومة الامم المتحدة في مجال التنمية الصناعية

٤ — تقييم بعض الانشطة المنتقاة للمنظمة :

(أ) تقرير تقييم برنامج المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ؛

(ب) تقييم برنامج الخدمات الصناعية الخاصة ؛

(ج) تقييم تنمية الصناعات الصغيرة بما في ذلك المناطق الصناعية ؛

(د) تقرير مرحلي بشأن استكمال تصميم النظم ؛

(هـ) تقرير مرحلي عن عمليات تقييم البرنامج المشترك الأخرى مع البرنامج الانمائي بما في ذلك المتابعة .

٥ — البرنامج الاولي للانشطة لعام ١٩٧٨ لصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية

٦ — الترتيبات التحضيرية للمؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية

٧ — اعتماد تقرير الدورة التاسعة

٨ — اختتام الدورة التاسعة

Digitized by UNOG Library

جيم - جدول الاعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة الدائمة

١ - افتتاح الدورة

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - اعتماد جدول الاعمال

٤ - انشطة منظمة التنمية الصناعية

(أ) موجز الانشطة في عام ١٩٧٧ ؛ تقرير المدير التنفيذي ؛

(ب) برنامج عمل منظمة التنمية الصناعية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛

(ج) الخطة المتوسطة الاجل لمنظمة التنمية الصناعية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣.

٥ - اعتماد تقرير الدورة العاشرة

٦ - اختتام الدورة العاشرة

٢١٣ - ولدى اعتماد جدول الاعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة الدائمة بمقتضى البند ٦ من جدول الاعمال ، الترتيبات التحضيرية للمؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية ، طلب رئيس المجموعة "باء" بالنيابة عن مجموعته ، ان تقدم الامانة تقريرا وتحليلا عن المدى الذي استطاعت فيه برامج منظمة التنمية الصناعية أن تستجيب لتوصيات فريق كبار الخبراء المعني بالاستراتيجية طويلة الاجل لمنظمة التنمية الصناعية واستنتاجات اللجنة المخصصة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى عشـــر

تحـــديد مواعيـــد وأمكنة انعقاد الدورة الثانيـــة عشرة لمجلـــس التنمية الصناعية والدورتين التاسعة والعاشرة للجنـــة الدائمـــة

٢١٤ ــ في الجلسة ٢٢٧ المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، نظر المجلس في البند ١٣ من جدول الاعمال (٢٦) .

٢١٥ ــ وقرر المجلس أن يعقد الدورة التاسعة للجنة الدائمة في فيينا من ٥ الى ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ وحدد المجلس التاريخين المؤقتين للدورة العاشرة للجنة الدائمة من ٢ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٧٨ وللدورة الثانية عشرة لمجلس التنمية الصناعية من ١٦ الى ٢٦ ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢١٦ ــ وبناء على اقتراح الرئيس ، ورغبة في تيسير عملية التخطيط في المستقبل ، وافق المجلس بصفة مؤقتة على عقد الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة والدورة الثالثة عشرة للمجلس في فيينا في الفـــترة التالية مباشرة لعيد الفصح ١٩٧٩ (١٧ نيسان/ابريل الى ١٨ ايار/مايو ١٩٧٩) .

---

(٢٦) مداولات المجلس بشأن هذا البند من جدول الاعمال واردة في ID/B/SR.227 ، الفقرات ٩ ــ ٢٦ ، و ID/B/SR.228 ، الفقرات ١ ــ ٤ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـــي عشر

اعتماد تقرير الدورة الحادية عشـــرة

٢١٧ ــ في الجلسة ٢٢٦ المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، نظر المجلس في اعتماد التقـرير المقدم عن عمل دورته الحادية عشرة (٢٧) .

٢١٨ ــ واثناء اعتماد التقرير ، وفيما يتعلق بالبند ٦ (ب) من جدول الاعمال ، كان الرأى الـذى عبرت عنه غالبية المجموعة " باء " هو انه ينبغي في ضوء المقرر الذى اتخذه المجلس في دورتـــه العاشرة المستأنفة (٢٨) أن يحذف من نص البرنامج الفرعي ٢ لبرنامج تنسيق السياسة الوارد فـي الميزانية البرنامجية المقترحة لمنظمة التنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ أى وصـــف للاجتماعات التي ستعقد بمقتضى هذا البرنامج على انها بطبيعتها اجتماعات " دولية حكومية " .

٢١٩ ــ وفى الجلسة ٢٢٨ المعقودة فى ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧ اعتمد المجلس بالاجماع التقـرير المقدم عن عمل دورته الحادية عشرة .

الفصل الثالث عشـــر

اختتـــام الدورة الحادية عشـــرة

٢٢٠ ــ بعد أن ألقي بيان رئيس الدورة الحادية عشرة وبيانات ممثلي المجموعـات الجغرافيـــة المختلفـة وبيان المدير التنفيذى ، اختتم المجلس دورتـه الحادية عشـرة في ٦ حزيران/يونيـه ١٩٧٧ .

---

(٢٧) مداولات المجلس بشأن هذا البند واردة في ID/B/SR.226 ، الفقرات ١ ــ ٢١ ، و ID/B/SR.228 ، الفقرات ٥ ــ ٨٥ .

(٢٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقـم ١٦ (A/31/16) ، الجزء الثاني ، الفقرة ٢٤ (د) .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

قرار ومقرران اعتمدها مجلس التنمية الصناعية في دورته الحادية عشرة

المحتويات

قرار

٤٧ (د -١١) التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا

مقرران

رابعا (د -١١) برنامج العمل التعاوني بشأن التكنولوجيا الصناعية الملائمة.

خامسا (د -١١) انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية .

Digitized by UNOG Library

قـرار

٤٧ (د ـ ١١) ـ التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا

ان مجلس الانماء الصناعي ،

اذ يشير الى قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وبصفة خاصة ، اشراك البلدان النامية في منجزات العلم والتكنولوجيا العصريين وتيسير نقل التكنولوجيا وخلق بنية تكنولوجية وطنية ،

واذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٦٥٨ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ بشأن دور العلم والتكنولوجيا الحديثين في انماء الامم وضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني ـ العلمي بين الدول ،

واذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ الذي كان هدفه هو انشاء الظروف الضرورية والمناسبة لتسهيل نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية بشروط وباجراءات معقولة وتشجيع انشاء المقومات الاساسية اللازمة لتنمية تلك البلدان ،

واذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٣١٦٨ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ وبصفة خاصة الى الفقرة ٢ منه التي تشدد على ضرورة القيام بمبادرات جديدة لمضاعفة التعاون الدولي لكي تتمكن جميع البلدان النامية من الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثين بغية تعجيل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق المساعدة في انشاء طاقات محلية للنمو العلمي والتكنولوجي ،

واذ يأخذ في حسبانه بيان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون الصناعيين (أ) اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ يضع نصب عينيه قرار الجمعية العامة ٣٥٠٧ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن الترتيبات المؤسسية في ميدان نقل التكنولوجيا وقرارها ١٨٣/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن انشاء شبكة لتبادل المعلومات التكنولوجية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٣٤ (د ـ ٦١) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٧٦ بشأن تقوية القدرة التكنولوجية للبلدان النامية والقرار ٨٧ (د ـ ٤) المؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٦ الذي اتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن تقوية القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ،

(أ) انظر A/10112 ، الفصل الرابع .

Digitized by UNOG Library

واذ يرى أن من المرغوب فيه أن تشجع الحكومات جميع الوسائل المناسبة لتيسير نقل التكنولوجيا ، دون تمييز ، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية باعتبار ذلك مساهمة اساسية في انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ،

واذ يضع نصب عينيه أن من المرغوب فيه جدا تقليل التبعية التكنولوجية وكذلك تشجيع الاعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا لدى البلدان النامية بتقوية قدراتها ومقوماتها الاساسية التكنولوجية وذلك خاصة عن طريق التعاون بين البلدان النامية ومن خلال نقل التكنولوجيا بشروط وفي ظروف عادلة ومنصفة ومقبولة لدى الطرفين ،

واذ يعتبر أن نقل التكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا المملوكة للمشروعات الخاصة ، يجب أن يتم في اطار خطوط توجيهية او مبادئ للتعاون الوطني والدولي ، مع مراعاة احتياجات وظروف البلدان النامية ،

واذ يعتبر أن تعاون موردى التكنولوجيا في تطويع هذه التكنولوجيا لتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية تدعيما لخطط وبرامج التنمية الوطني أمر في غاية الاهمية ،

واذ يعتبر أن التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا يجب أن يكثف على وجه السرعة ليسمح للبلدان النامية بالاستفادة الى أقصى حد من منجزات العلم والتكنولوجيا العصريين كوسيلة لدفع عجلة تقدمها الاقتصادى والاجتماعي ،

واذ يعتبر أن التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية ينطوى على امكانيات عديدة لم يتم استغلالها بعد ، وأن هذه البلدان كثيرا ما تواجه مشاكل متشابهة فيما يتعلق باستخدام مواردها الطبيعية ، كمشكلة تطويع التقنيات الواردة من البلدان المتقدمة النمو ، وانشاء تقنيات تناسب ظروفها الخاصة ، بما في ذلك وفرة العمل وقلة رأس المال ، وتعزيز المقومات الهيكلية العلمية والتكنولوجية كأساس لجهود التنمية الصناعية ،

واذ يعتبر أن آليات التعاون التي تستخدمها المنظمات الوطنية والدولية يجب أن تسمح بالاستفادة من امكانيات المساعدة المتبادلة فيما بين البلدان النامية ،

واذ يضع نصب عينيه الدور الرئيسي للتصنيع في تقدم البلدان النامية الاقتصادى والاجتماعي ، وكذلك الدور المركزى لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في الجهود الرامية الى موالاة وتشجيع تنسيق جميع الانشطة داخل منظومة الامم المتحدة في المجال الصناعي ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الصناعية ،

واذ يعتبر أن قلة الموظفين المؤهلين والقدرة على التدريب تمثلان احدى المشكلات الاساسية في عملية تنمية التكنولوجيا ،

واذ يضع نصب عينيه ان عددا من المؤسسات الدولية والاقليمية والوطنية عليه مسؤوليات هامة في مجال نقل التكنولوجيا ، واذ يدرك ان من المرغوب فيه تنسيق الجهود الدولية وتفادى ازدواج الجهود وتداخل الاختصاصات ،

Digitized by UNOG Library

أولا

التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

١ - يشدد على أن تدريب الموظفين التقنيين والاداريين والتنظيميين من جميع المستويات في البلدان النامية ، وانشاء الظروف اللازمة لتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم في الميدانيين التقني والتكنولوجي ، يجب أن يكونا جزءا لا يتجزأ من الاستثمارات الصناعية في البلدان النامية ، ويدعو لهذا الغرض حكومات البلدان المتقدمة النمو الى حث مشروعاتها ومؤسساتها على زيادة تنفيذ برامج تنمية القوى العاملة في البلدان النامية فيما يتعلق بعمليات نقل التكنولوجيا مع البلدان النامية ؛

٢ - يدعو الى تشجيع جميع الاشكال المناسبة للتعاون الدولي ، وخاصة التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، في مجال نقل التكنولوجيا الصناعية ومجال تنميتها وذلك بغية :

(أ) المساهمة ، برعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في وضع واعتماد مدونة دولية للسلوك بشأن نقل التكنولوجيا مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والظروف السائدة فيها ؛

(ب) تسهيل أخذ البلدان النامية بنصيب من المستحدثات الجديدة في التكنولوجيا دون تمييز وبشروط عادلة ترضى عنها جميع الأطراف وتطويع هذه التكنولوجيا لتناسب الظروف الخاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولاهداف التنمية في البلدان النامية ؛

(ج) تشجيع وضع وتنفيذ مبادئ عادلة فيما يتعلق ، بين جملة امور ، بالممارسات التقييدية في مجال الاعمال التجارية المتعلقة بنقل التكنولوجيا مع أخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار ، وذلك عن طريق وضع واعتماد مدونة دولية للسلوك بشأن نقل التكنولوجيا ؛

(د) تقبّل استحداث اشكال جديدة من التعاون الدولي في مجال البحوث والانماء تتعلق باستكشاف واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية للبلدان النامية واستخدامها بصورة رشيدة .

ثانيا

التعاون بين البلدان النامية

١ - يحث على تقوية التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية ومؤسساتها عن طريق ترتيبات ثنائية ومتعددة الاطراف تسمح بما يأتي :

(أ) تبادل المعلومات ، حسب الاقتضاء ، بالشروط التي تحكم نقل التكنولوجيا ؛

(ب) الاعداد والتمويل والتنفيذ المشترك لمشاريع بحثية مما يهم عدة بلدان ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) تبادل الخبراء والخبرات والمتدربين ؛

(د) استخدام البلدان للمختبرات والمنشآت الموجودة في بلدان أخرى لتشجيع استخدام الموارد البشرية والمادية على نحو أفضل ؛

(هـ) وضع اتفاقات مشتركة بشأن التكنولوجيا للاستفادة من وفور الحجم ولتبادل الخبرات المكتسبة في تنفيذ التكنولوجيات المشتركة ؛

(و) انشاء مراكز للتكنولوجيا المتخصصة .

٢ — يحث الدول النامية ، في اطار تنظيم ورقابة انشطة المؤسسات التي تعمل داخل ولايتها ، الى وضع واعتماد مناهج ومقاييس على الاصعدة الوطني ودون الاقليمي والاقليمي والدولي ، للحصول من هذه المؤسسات على أقصى اسهام ممكن في خطط التنمية التكنولوجية ومشاريع التنمية في البلدان النامية .

ثالثا

دور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال انماء ونقل التكنولوجيا الصناعية

١ — يحث منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تشجع ، بالتعاون مع الهيئات الاخرى المختصة في منظومة الامم المتحدة ، وخاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، تنفيذ برنامج متكامل في مجال استحداث ونقل التكنولوجيا الصناعية ييسر في جملة امور أخذ البلدان النامية ينصيب من المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا الصناعية ، وخاصة التكنولوجيا الصناعية البديلة ، والتكاليف والموردين وغير ذلك من ظروف السوق العالمية للتكنولوجيا الصناعية ؛

٢ — يدعو كذلك لهذا الغرض منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى تقديم المساعدة ، بالتعاون مع المنظمات المشار اليها أعلاه وغيرها من المنظمات ذات الشأن ، بناء على الطلب ، وحسب الاقتضاء ، الى البلدان النامية وذلك باستخدام الموارد التي تكون متاحة لها بصورة مباشرة وغير مباشرة في تقوية امكانياتها التكنولوجية الصناعية في مجالات كالمجالات التالية :

(أ) وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التكنولوجية الوطنية وتحديد واتخاذ تدابير لتحسينها ؛

(ب) وضع السياسات المتعلقة بتنمية ونقل التكنولوجيا الصناعية ؛

(ج) انشاء وتحسين وربط ما بين المراكز الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية بما في ذلك ايلاء عناية خاصة لتقوية خدمات تعميم التكنولوجيا والخدمات الميدانية مع التركيز على نقل واستحداث التكنولوجيا الصناعية وتطبيقها عمليا ؛ والربط بين هذه المراكز وبين مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية في شبكة لتبادل المعلومات التكنولوجية كما جاء في قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣١ ؛

Digitized by UNOG Library

(د) تشجيع نشر وتصدير التكنولوجيا من البلدان النامية على أوسع نطاق ممكن ؛

(هـ) انتقاء التكنولوجيا الصناعية المتاحة وتطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية واستحداث تكنولوجيا محلية مناسبة ؛

(و) بحث وتقييم الآثار التقنية والاقتصادية والتجارية والانمائية المترتبة على نقل التكنولوجيا الصناعية ؛

(ز) برامج التدريب على المستويات الوطني والاقليمي ودون الاقليمي والدولي ، والحلقات الدراسية وتبادل الموظفين في الانشطة التقنية ، خاصة الانشطة التي ترمي الى توفير القدرة على اكتساب وتقييم وادارة التكنولوجيا الصناعية ، للموظفين في البلدان النامية والى تحقيق استخدام أفضل وتكوين افضل للموظفين ذوى المهارات في داخل البلدان النامية وبينها ؛

(ح) دراسة ونشر استنتاجاتهم بشأن الطرق والوسائل التي تسمح بتعزيز التعاون التكنولوجي والصناعي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك المشاريع التعاونية التي يمكن تنفيذها بالموارد التقنية لتلك البلدان ؛

(ط) الشروع في انشطة تعاونية محددة بين البلدان النامية تغطي تبادل الموظفين بغرض تقديم المشورة او تلقي التدريب ، وتيسير التعاون المؤسسي الذى يشمل فيما يشمل معاهد ومنشآت البحوث التي تقوم بدراسات هندسية وتوفر الخدمات الاستشارية ومصنوعات ؛

(ى) تكثيف الدراسات المتعلقة بالادارة التكنولوجية والصناعية ، بما في ذلك الاعلام التكنولوجي الصناعي بحسب احتياجات كل بلد .

٣ - يدعو المؤسسات الوطنية والدولية التي تتولى تنفيذ او تمويل برامج للتنمية الصناعية أن تعطي اولوية عالية لطلبات المساعدة الواردة من البلدان النامية في مجال تنمية التكنولوجيا الصناعية ؛

٤ - يرى أن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية يجب أن تستمر في تقديم مساهمة كبيرة لتشجيع التعاون الدولي في مجال استحداث ونقل التكنولوجيا الصناعية بغية التعجيل بتصنيع البلدان النامية ؛

٥ - يحث منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية على القيام بدور نشيط في الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل الانماء ومؤتمر الامم المتحدة بشأن التعاون بين البلدان النامية وعلى الاشتراك في هذين المؤتمرين ؛

٦ - يرجو المدير التنفيذى لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية أن يرفع تقريرا الى مجلس التنمية الصناعية في دورته الثانية عشرة بشأن مدى اشتراك منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بالتعاون مع وكالات الامم المتحدة ذات الشأن ومع شبكة الاعلام الشاملة التي يخطط لها الامين العام بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣١ ، في البرامج النشطة التي تهدف الى زيادة نقل التكنولوجيا الصناعية وخاصة الى البلدان النامية ، وتقوية القدرات التقنية الوطنية للبلدان النامية .

الجلسة العامة ٢٢٨
٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

مقرران

رابعا (د — ١١) — برنامج العمل التعاونى بشأن التكنولوجيا الصناعية الملائمة

١ — يرحب مجلس التنمية الصناعية بتقرير المدير التنفيذى عن برنامج العمل التعاوني بشأن التكنولوجيا الصناعية الملائمة (ب) .

٢ — ان المجلس :

(أ) يعتبر أن التصنيف الوارد في الفصل الثاني من التقرير يمثل في المقام الاول اطارا للعمل والتمويل من جانب الحكومات والمنظمات الوطنية والدولية ، بما في ذلك وكالات الامم المتحدة ذات الشأن والمؤسسات التي تقوم بنشاط في مجال التكنولوجيا الملائمة ؛

(ب) يسلم بأن الاولويات الممنوحة للمشاريع المحددة الواردة في التقرير تقرر بالتالي وفقا لاهتمام هذه الجهات وللخطوات التي تتخذها ؛

(ج) يحيط علما ، في هذا الخصوص ، بأهمية تقديم المساعدة للبلدان النامية ، بناء على طلبها ، في تقوية المقومات الاساسية الوطنية للتكنولوجيا الصناعية الملائمة ؛

(د) يعتبر أن جوانب التكنولوجيا الملائمة يجب أن تدخل في المشاورات القطاعية لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٣ — ان المجلس :

(أ) يوصي بأن يأخذ البرنامج في الحسبان وأن يتابع الانشطة في القطاعات التي بدأت فيها مشاورات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو خطط فيها لهذه المشاورات ؛

(ب) يوافق على تدابير التنفيذ التي ستتخذها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية التي وردت خطوطها العريضة في الفقرات ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ من التقرير ، والتي تستدعي تنظيم اجتماعات دولية في مجال التكنولوجيا الصناعية الملائمة ، وانشاء فريق استشارى بشأن التكنولوجيا الملائمة ليقدم المشورة الى الامانة ، ومتابعة التطورات التي تحدث في هذا الميدان ؛

(ج) يرجو المدير التنفيذى ، في تنفيذ هذه التدابير ، أن يأخذ في اعتباره التعليقات التي أدلت بها الوفود اثناء قيام المجلس في دورته الحالية بنظر هذا البند ؛

(د) يرجو المدير التنفيذى أن يعرض على المجلس في دورته الثانية عشرة تقرير متابعة يتناول ما يأتي : تحديد اكثر للبرنامج التعاوني ، واشارة الى اعتبارات الاولوية التي ستطبق في انتقاء المشاريع التي تقترح منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية المشاركة فيها بنفسها ، والتكاليف التي سيقتضيها ذلك ، وموارد التمويل المرتقبة ، وبيان بالتقدم المحرز في تنفيذ التدابير التي تمت الموافقة عليها بهذا المقرر .

(ب) ID/B/188.

Digitized by UNOG Library

٤ - ان المجلس :

(أ) يدعو الوكالات المعنية في منظومة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية الى المشاركة في المشاريع المتعلقة بالتكنولوجيا الملائمة ؛

(ب) يدعو الحكومات والمؤسسات المالية وغيرها من المنظمات الى تمويل تنفيذ المشاريع .

٥ - ويرجو المجلس كذلك ، وفقا للقرار ٣ المؤرخ في ٢٥ اذار/مارس ١٩٧٥ الذى اتخذه المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، المدير التنفيذى ان يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، للعلم ، التقرير المتعلق ببرنامج العمل التعاوني بشأن التكنولوجيا الصناعية الملائمة (ب) مع المقرر الحالي .

الجلسة العامة ٢٢٨
٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧

خامسا (د - ١١) - انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية

١ - أحاط مجلس التنمية الصناعية علما مع التقدير بتقرير المدير التنفيذى بشأن انشاء مصرف للمعلومات التكنولوجية والصناعية (ج) ووافق على الاقتراح الوارد في الفصلين الثالث والرابع من التقرير بجعل المصرف يدخل في المرحلة التنفيذية من خلال مشروع رائد يشرع فيه خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ ويكون مكملا للخدمات الاعلامية والاستشارية التي تقدمها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في الوقت الحاضر .

٢ - ويرجو المجلس الامانة أن تنسق خلال قيامها بالانشطة الرائدة ، انشطة المصرف باعتباره أحد مكونات الشبكة الدولية لتبادل المعلومات التكنولوجية وفقا لما طلبه قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، وأن تستفيد الى أقصى حد من المعلومات والخبرة المتاحة في وكالات الامم المتحدة ومنظماتها الاخرى وفي غيرها من الهيئات الوطنية والدولية ، بما في ذلك المصارف الاقليمية .

٣ - ويرجو المجلس كذلك المدير التنفيذى ان يقدم للمجلس في دورته الثالثة عشرة تقريرا يشتمل على تحليل مفصل للخبرة المكتسبة ولتكاليف الانشطة الرائدة وتقييما للنتائج المحرزة ، لكي يتمكن المجلس من اتخاذ مقرر بشأن العمل المقبل في هذا المجال .

٤ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣١ يحيل المجلس المقرر الحالي الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

الجلسة العامة ٢٢٨
٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧

(ج) ID/B/183 .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

وثائق مقدمة الى مجلس التنمية الصناعية لينظر فيها في دورته الحادية عشرة

جدول أعمال الدورة الحادية عشرة	ID/B/174/Rev.2
جدول الاعمال المؤقت المشروح	ID/B/175
تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الثامنة	ID/B/176
بحث الطلبات المقدمة من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية	ID/B/177 and Add.1, Add.2 and Add.2/Corr.1
المؤتمر العام الثالث لمنظمة التنمية الصناعية	ID/B/178
انشاء نظام للمشاورات في الحقل الصناعي ؛ التقدم المحرز بين نيسان/ابريل ١٩٧٦ واذار/مارس ١٩٧٧ ، والتجربة المحرزة على هذا النحو في هذا الميدان من ميادين النشاط واقتراحات لتعزيز النظام	ID/B/179
تقرير اجتماع مكتب اول اجتماع مشاورات بشأن صناعة الحديد والصلب	and Add.1
التقرير السنوى للمدير التنفيذى ، ١٩٧٦	ID/B/180 and Corr.1,4,5
مذكرة بشأن الدراسة المشتركة للتعاون الصناعي الدولي	ID/B/181
موجز لتقرير متابعة تنفيذ بيان وخطة عمل ليما	ID/B/182
متابعة الاجراءات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات الدولية والتقدم الذى احرزته نحو تنفيذ بيان وخطة عمل ليما	ID/B/182/Add.1 and 2
انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية	ID/B/183
البرنامج العادى منظمة التنمية الصناعية ، الخاص بالمساعدة التقنية لفترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩	ID/B/184
صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية	ID/B/185 and Add.1
ادماج المرأة في مجال التنمية	ID/B/186
اعادة تنظيم امانة منظمة التنمية الصناعية وتعزيز انشطتها التنفيذية	ID/B/187
برنامج العمل التعاوني بشأن التكنولوجيا الصناعية الملائمة	ID/B/188

Digitized by UNOG Library

متابعة قرار المجلس ٤٦ (د ـ ٠) المتعلق بالموارد الطبيعية	ID/B/189
اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية	ID/B/190
الميزانية البرنامجية المقترحة لمنظمة التنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩	ID/B/191
الترتيبات المؤقتة التي تستهدف اعطاء منظمة التنمية الصناعية مزيدا من الاستقلال الذاتي	ID/B/192

* * * * *

مشروع قرار بشأن التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا	ID/B/C.3/L.30
مشروع قرار بشأن انشاء نظام للتأمين لضمان العقود التي تبرمها البلدان النامية مع مؤسسات من البلدان المتقدمة النمو (ص)	ID/B/C.3/38
الاقتراح السنغالي (الصفحات)	

* * * * *

قائمة المشتركين	ID/B/INF.54/Rev.1 and Rev.1/Corr.1 and Rev.1/Add.1

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $ U.S. 4.00
(or equivalent in other currencies)

15003—September 1977—600

GA/OR/32, Suppl. 16

Digitized by UNOG Library